



الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقاً
للمعايير المحاسبية الدولية/ بالتطبيق في مصرف بغداد

م.م. عباس فاضل العكيلي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

أ.د. علي حسين الدوغجي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المستخلص

لقد أهتم البحث بالمحاسبة عن المخاطر السوقية التي تتعرض إليها المصارف لكونها تتعرض إلى مستوى عالي من المخاطر من جراء استعمالها الكبير للأدوات المالية، وهذا قد يعرضها إلى العسر المالي أو الإفلاس والانهيار، ومن ثم إلى حدوث أزمات اقتصادية كبرى. لذا يتطلب الأمر من المصارف إدارة (تخفيض) المخاطر لمنع تعرضها إلى ذلك، ونظراً لعدم قيام المصارف العراقية بإدارة هذه المخاطر وفقاً للمنهجية الحديثة المتمثلة باستعمال المشتقات المالية فضلاً عن افتقار النظام المحاسبي الموحد للمصارف والقاعدة (المعيار) المحاسبية العراقية رقم 10 إلى منهجية واضحة لتحديد وتصنيف هذه المخاطر والتحوط لها والإفصاح عنها، الأمر الذي دفع الباحثان إلى التصدي لهذه المشكلة لحلها، ولذا يهدف البحث إلى إعداد إطار مقترح للإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقه في مصرف بغداد.

Abstract

The research has focused on accounting for marketing risks faced by banks because they are exposed to a high level of risk as a result of their great utilization of financial instruments, which may make them liable to insolvency or bankruptcy and collapse, and accordingly to major economic crises. Therefore, banks are required to manage (reduce) risks so as to prevent them. As Iraqi banks don't manage these risks according



to modern methodology of using derivatives, as well as lack of both the standard accounting system for banks and the Iraqi accounting criterion (standard) No. 10 to an obvious methodology for these risks identification, classification, hedging and disclosure, the researchers was prompted to concentrate on this problem to be solved. Consequently, the research aims to prepare suggested framework of financial reporting for derivatives as instruments to hedge against marketing risks according to the international accounting standards, and its application in Bank of Baghdad.

مقدمة Introduction (*)

تتعرض المصارف أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي الى مستوى عالي من المخاطر السوقية الناجمة عن التغير في الأسعار الجارية بالسوق بسبب استعمالها الكبير للأدوات المالية. إن المستوى العالي من المخاطر قد يعرضها الى العسر المالي أو الإفلاس والانهييار لأن الأدوات المالية تشكل نسبة كبيرة من هيكلها المالي، ولكون المصارف تلعب دوراً رئيسياً في كسب الثقة بالنظام النقدي وفي عملية التنمية، لذا فان إفلاسها سوف يترك أثاراً وخيمة على مستوى الاقتصاد الوطني والعالمي، الأمر الذي يقتضي منها ان تبذل جهداً حقيقياً في تخفيض مستوى مخاطرها الفعلي الى مستوى مرغوب به أو يمكن السيطرة عليه، وهو ما يعرف بإدارة المخاطر Risk Management .

وسيتم في هذا البحث التطرق الى:

- ✓ - المحور الأول : منهجية البحث واهم الدراسات السابقة
- ✓ - المحور الثاني : إدارة المخاطر السوقية للنشاط المصرفي
- ✓ - المحور الثالث : إطار مقترح للإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية
- ✓ - المحور الرابع : الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية التي يتعرض لها مصرف بغداد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية
- ✓ - المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

(*) بحث مستل من أطروحة دكتوراه



المحور الأول/ منهجية البحث Thesis Methodology

وتتكون من الآتي:

أولاً- مشكلة البحث Thesis Problem

على الرغم من تعرض المصرف الى المخاطر السوقية الناجمة عن تغير الأسعار الجارية للأصول المالية والمؤشرات السوقية، إلا ان إدارة المصرف لا تعمل على الحد من هذه المخاطر وفقاً للمنهجية الحديثة والمتمثلة باستعمال المشتقات المالية فضلاً عن التقرير عن بياناته المالية وفقاً للنظام المحاسبي الموحد للمصارف و القاعدة (المعيار) المحاسبية العراقية رقم 10 التي تفتقر الى المنهجية السليمة للتحوط من هذه المخاطر والإفصاح عنها كما هو عليه في المعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة مما يؤدي الى (*) :

١- عدم الإفصاح عن الوضع المالي الحقيقي (**)، وعن حالات الإعسار أو الإفلاس الحقيقية التي قد يتعرض لها المصرف يقلل من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة.

٢- البيانات المالية لاتوفر المعلومات التي تمكن مستعمليها من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وكيفية إدارتها.

ثانياً- هدف البحث Thesis Object

السعي إلى إعداد إطار مقترح للإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وتطبيقه على مصرف بغداد، يكون قادراً على الإبلاغ عن الوضع المالي الحقيقي للمصرف ، وتوفير المعلومات الملائمة لتقييم فاعليته في التحوط من المخاطر السوقية التي يتعرض لها، مما يشجع على الاستثمار فيه بشكل عام والاستثمار الخارجي بشكل خاص ، وزيادة قيمته السوقية.

ثالثاً- فرضيات البحث Thesis Hypothesis

(*) يقصد بالمعايير المحاسبية الدولية مجازاً IAS , IFRS .
(**) يقصد بالوضع المالي كل من المركز المالي والأداء المالي .



إن وجود إطار للإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى الإبلاغ عن الوضع المالي الحقيقي ويساعد على تقييم فاعلية المصرف في التحوط من المخاطر السوقية.

رابعاً- أهمية البحث Thesis Importance

إن عدم قيام مصرف بغداد بإدارة أو التحوط من المخاطر السوقية التي يتعرض لها باستعمال المشتقات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية فضلاً عن التقرير عن بياناته المالية وفقاً للنظام المحاسبي الموحد للمصارف والقاعدة (المعيار) المحاسبية العراقية رقم 10 ، يؤدي الى عدم الإفصاح عن الوضع المالي الحقيقي فضلاً عن عدم توفير المعلومات الملائمة لتقييم فاعلية المصرف في إدارة مخاطره، مما قد يعرضه الى حالات الإعسار او الإفلاس والانهيال فضلاً عن عزوف المستثمرين عن الاستثمار فيه، الأمر الذي حدا بالباحثين الى التصدي لهذه المشكلة لعلها من خلال إعدادها لإطار مقترح للإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لمنع تعرضه لحالات الإعسار او الإفلاس والانهيال فضلاً عن المحافظة على قيمته السوقية من الانخفاض.

خامساً - مكان وزمان البحث Thesis Location & Period

تم اختيار مصرف بغداد عينةً لتطبيق البحث لأنه المصرف الشامل العراقي الوحيد الذي لديه استثمار في وحدة أجنبية مما يجعله يتعرض لمخاطر سوقية أكثر من المصارف الشاملة العراقية الأخرى. كما تم اختيار بياناته المالية لسنة 2012 لحدثة البحث.

المحور الثاني/إدارة المخاطر السوقية للنشاط المصرفي

تتعرض الأنشطة الاقتصادية بشكل عام لشتى أنواع المخاطر، وتعد المعاملات المالية أكثرها تعرضاً لها وتأثراً بها. ولما كانت المعاملات المالية هي النشاط الرئيسي للمصارف والمؤسسات المالية ، لذا أصبحت صفة ملازمة للنشاط المصرفي المعاصر، وبسبب هذا التلازم أصبح من الصعوبة التخلص من تلك المخاطر كلياً ولكن يتوفر أمام الإدارة مجموعة من الأساليب أو السياسات التي يمكن أن تمارسها للحد من آثارها لدرجة يمكن التحكم بنتائجها الى حد كبير أو جعلها في مستوى مقبول أو مرغوب به من قبل الإدارة، وهذه



الممارسة او النشاط يعرف بادرارة المخاطر Risk Management. لذا ينبغي على المصارف ان تتخذ الإجراءات (الأساليب) اللازمة لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها لغرض تخفيضها كون القضاء عليها كلياً أمراً يصعب تحقيقه، مما يدل على إن السمة الأساسية التي تحكم النشاط المصرفي هو كيفية إدارة المخاطر (أي تخفيض تأثيرها) وليس تجنبها.

النشاط المصرفي وأهمية إدارة مخاطره:

يمتاز نشاط المصارف الشاملة بقبول الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) ، ولكسب ثقة المودعين وتشجيعهم على الإيداع ، يتحتم عليها ان تكون مستعدة لدفع هذه الودائع الى اصحابها عند المطالبة بها وفي اي وقت وبدون تردد وبدون الحاجة الى إشعار مسبق لأنه بمجرد ان يرفض المصرف دفع اي التزام بسبب عدم وجود نقود كافية لديه تنتزع ثقة المودعين به وسيعملون على سحب نقودهم (وودائعهم) بوقت واحد وسيعجز المصرف عن تلبيةها مما يعرضه الى الانهيار. ويرى الباحثان أن إدارة المخاطر تزداد أهميتها في النشاط المصرفي مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى بسبب الطبيعة المختلفة لهذا النشاط والتي تميزه عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى في كون غالبية أمواله المتاحة للاستثمار هي من الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) التي يتطلب من المصارف ان تكون مستعدة لدفعها الى اصحابها عند المطالبة بها وفقاً لما أشرنا إليه آنفاً.

مفهوم المخاطرة وأنواعها:

يعرف الباحثان المخاطرة بأنها عدم التأكد من النتائج النهائية المستقبلية سواء أدت الى فرصة ايجابية او الى تهديد سلبي . ومع هذا ، فان النتيجة النهائية الفعلية لبعض المخاطر هي تحقيق خسائر فقط مثل مخاطرة الائتمان ومخاطرة السيولة والمخاطر التشغيلية، وقد سميت هذه المخاطر بالمخاطر البحثية تمييزاً لها عن المخاطر التي تحدث نتيجةها النهائية تحقيق عوائد او خسائر مثل المخاطر السوقية والتي تسمى بمخاطر المضاربة.

تتعرض المنشآت أثناء ممارستها لنشاطها الى مخاطر تشغيلية Operational Risks تنجم عن ممارستها لكافة انشطتها بخلاف المعاملات المالية والى مخاطر مالية Financial Risks تنجم عن تعاملها بالأدوات المالية (المعاملات المالية) ، وكل منهما منها تحتوي



على عدة أنواع من المخاطر، وتحدث هذه المخاطر بسبب عوامل اما خارجية او داخلية او الاثنان معاً. وتتناول المعايير المحاسبية الدولية المخاطر الناجمة عن استعمال الأدوات المالية (المخاطر المالية) حصراً ، ويصنفها IFRS7 حسب مسبباتها الى (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2012 : 226):

أولاً: مخاطرة الائتمان Credit Risk :

هي المخاطرة الناجمة من ان احد اطراف الاداة المالية سيتسبب في خسارة مالية للطرف الاخر نتيجة لعدم قيامه بتنفيذ الالتزام.

ثانياً: مخاطرة السيولة Liquidity Risk:

هي المخاطرة الناجمة عن عدم قدرة المنشأة على تمويل احتياجاتها المالية القصيرة الأجل.

ثالثاً: مخاطرة السوق Market Risk :

عرفت مخاطرة السوق بانها المخاطرة التي تؤثر على قيمة المنشأة او تدفقاتها النقدية بسبب التغيرات في اسعار الاوراق المالية واسعار السلع واسعار الفائدة واسعار الصرف الأجنبي (Chance & Brooks, 2008:631). ويصنف IFRS 7 مخاطرة السوق إلى ثلاثة أنواع هي (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠١٢ : ٢٢٦) :

١- مخاطرة سعر الفائدة Interest Rate Risk :

هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة او التدفقات النقدية لاداة مالية بسبب

التغيرات في سعر الفائدة في السوق.

٢- مخاطرة العملة Currency Risk :

هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة او التدفقات النقدية لاداة مالية بسبب

التغيرات في سعر الصرف الاجنبي.

٣- مخاطرة الاسعار الاخرى Other Prices Risk:

هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة او التدفقات النقدية لاداة مالية بسبب

التغيرات في اسعار السوق (باستثناء تلك الناجمة عن مخاطرة سعر الفائدة او مخاطرة العملة)، سواء تسبب في هذه المتغيرات عوامل خاصة بالاداة المالية الفردية او الجهة التي اصدرتها، او عوامل تؤثر على جميع الادوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.



مفهوم إدارة المخاطر وأساليبها:

تعرف إدارة المخاطر Risk Management بأنها عملية تحديد مستوى المخاطر المرغوب للمنشأة، وتحديد مستوى المخاطر الفعلي لها، واستعمال المشتقات والأدوات المالية الأخرى لتعديل مستوى المخاطر الفعلي الى المستوى المرغوب به (Chance & Brooks, 2008:636).

إن الطرائق او الاساليب المتبعة في تخفيض المخاطر هي (Griffiths, 2006:3):

1- التنوع Diversification:

وهي استراتيجية او اسلوب استثماري بموجبها يتم استثمار الاموال المتاحة عبر مجموعة متنوعة من الموجودات (Chance & Brooks, 2008:625). ويفضل ان يشتمل التنوع (عدم التركيز) على نوع الاستثمار وتوزيعه الجغرافي وأجال استحقاقه. وتعتمد هذه الاستراتيجية من قبل المعايير المحاسبية الدولية في تخفيض مخاطر الائتمان.

2- مواعمة الموجودات والمطلوبات (التحوط الطبيعي):

تستعمل هذه الطريقة من قبل المصارف في تخفيض مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة العملة أو سعر الصرف الأجنبي بشكل خاص.

3- التعامل بأدوات الدين القابلة للتحويل الى أسهم عادية:

يفضل ممارسة هذا الحق للتخلص من المخاطر الناجمة عن نكول او تعثر الطرف المقابل في تسديد الالتزامات المستحقة عليه عند استحقاقها وفقاً لشروط العقد المتفق عليها.

4- التوريق Securitization :

ويعرف بانه عملية تجميع مجموعة من القروض المتجانسة والمضمونة (مثل قروض الرهن العقاري) وبيع سندات في السوق مقابل هذه القروض، ولذا يعمل هذا الاسلوب على تحويل الموجودات غير السائلة (القروض) الى موجودات سائلة (سندات متداولة) (Cauettle et al., 1998:ch2). ولأن التوريق يهدف الى توفير السيولة النقدية، لذا تستعمل هذه الأداة لتخفيض مخاطر السيولة.

5- المشتقات المالية Financial Derivatives:

يعرف الباحثان المشتقات المالية بأنها أدوات مالية تمتاز او تتسم بجميع الصفات الاتية:



١- تشتق او تعتمد قيمتها (مكاسبها او خسائرها) على الاصل او المؤشر الضمني موضوع العقد. فهي تسمح لحائزها من تحقيق مكاسب او خسائر اعتمادا على اداء سعر هذا الاصل او المؤشر .

٢- لا تتطلب استثمارات مبدئية او تتطلب استثمار مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقد.

٣- عقود يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

٤- لا تلزم عملية تسويتها نقل ملكية الأصل محل التعاقد وانما يكفي تسويتها نقداً بتبادل مدفوعات فروقات الأسعار .

وتمثل المشتقات المالية الأدوات المعتمدة من قبل المعايير المحاسبية الدولية (محاسبة التحوط) في التحوط من المخاطر السوقية التي تواجهها المنشآت لتخفيض شدة تأثيرها عليها. فبعد ازدياد ظاهرة تقلب اسعار الفائدة واسعار صرف العملات الأجنبية، والذي أدى الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية والمصرفية، مما اثر بشكل كبير على تأدية نشاطها لدرجة وصول بعضها الى حد الإفلاس والانهيار، استوجبت الحاجة كنتيجة حتمية إلى إيجاد وسيلة فعالة للحد من هذه المخاطر فابتكرت المشتقات المالية بوصفها وسيلة للتحوط والحماية من المخاطر السوقية، ثم تطورت لتصبح من أهم الأدوات الاستثمارية التي تستعمل للمضاربة بهدف جني الأرباح.

وعلى الرغم من صعوبة حصرها بأنواع محددة لان الهندسة المالية لا تتوقف عن ابتكار عقود مالية جديدة ، ولكن في الحقيقة جميع المشتقات المالية تتفق في طبيعتها والهدف منها، ويمكن تحديد خمسة انواع منها وهي (Chance & Brooks, 2008:4) :

١-العقود الآجلة **Forward Contracts**

٢-العقود المستقبلية (المستقبليات) **Futures contracts**

٣-المبادلات (عقود المبادلات) **Swaps**

٤-عقود الخيارات (الخيارات) **Options**

المشتقات المختلطة (الهجينة) **Hybrid Contracts**



وبعد الانتهاء من التطرق الى إدارة المخاطر السوقية للنشاط المصرفي وتوضيحها في هذا المحور، سيتم توضيح الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر المصرفية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية في المحور القادم.

المحور الثالث/ إطار مقترح للإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

نظراً للاستعمال الكبير والمتزايد للمشتقات المالية، قامت IASB بالتصدي لهذه الظاهرة ووضعت المعالجات المحاسبية المناسبة لها من خلال إصدار معايير محاسبية دولية جديدة تتناسب مع طبيعة وخصائص المشتقات المالية بما يضمن كون التقرير المالي يقدم وصفاً حقيقياً للحقائق الاقتصادية، وبمعنى آخر يعبر عن الوضع المالي بصورة عادلة مما يجعل البيانات المالية مفيدة لمنفعة القرار. وتسمح هذه المعايير باستعمال القيمة العادلة كأساس للقياس والاعتراف بمكاسب وخسائر الحيازة غير المتحققة، واللذان يعدان من ركائز أو صفات المحاسبة المعاصرة ويمثلان المعالجة المناسبة لقصور المحاسبة التقليدية. ويتكون هذا المحور من جزأين هما متطلبات الإطار المقترح وملامح الإطار المقترح:

الجزء الأول: متطلبات الإطار المقترح

ويتناول هذا الجزء كل من القيمة العادلة ومنهج قياسها، ومحاسبة التحوط، وكما يأتي:

مفهوم القيمة العادلة وخصائصها:

عرفت القيمة العادلة Fair Value من قبل IASB في IFRS13 " قياس القيمة العادلة" ومن قبل FASB في FAS157 " قياس القيمة العادلة" بأنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل او الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، " قياس القيمة العادلة"، 2012:فقرة 9) (SFAS No.157, 2010:par.5). ومن التعريف نستنتج ان القيمة العادلة تمثل سعر البيع Exit price، وأنها قياساً قائماً على السوق وليس على المنشأة (المصدر السابق نفسه: فقرة 2)(Ibid.:par.3) لأنها تستند على الافتراضات التي سيستعملها المشاركون في السوق عند تسعير الاصل او الالتزام في معاملة منظمة ووفقاً



لظروف السوق الحالية بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر. ونتيجة لذلك ، لا تعد نية المنشأة الاحتفاظ بالأصل أو تسوية أو خلافاً لذلك سداد الالتزام أمراً مهماً عندما يتعلق الأمر بقياس القيمة العادلة. ويرى Whittington ان السبب في جعل القيمة العادلة قياس قائم على السوق وليس على المنشأة هو لاستبعاد تأثير إدارة المنشأة على عملية القياس، اي بمعنى آخر استبعاد التقييم غير الموضوعي لإدارة المنشأة (Whittington 2010:No.1) ، ويؤيد الباحثان وجهة النظر هذه خصوصاً اذا اخذنا بالحسبان الى ما اشار اليه هذا المعيار بان على المنشأة ان تأخذ بالحسبان الافتراضات التي سيطبقها المشاركون في السوق، الذين يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية ومستقلين عن المنشأة التي يتم التقرير عنها (المصدر السابق نفسه:439)(ibid.: par.15) .

منهج قياس القيمة العادلة:

اولاً: استعمال السعر المعلن quoted price وبدون تعديل للاصول او الالتزامات المتطابقة identical في الاسواق النشيطة، وبخلافه فعلى المنشأة استعمال اسلوب تقويم مختلف يزيد من استعمال المدخلات الملحوظة ويقلل من استعمال المدخلات غير الملحوظة .
تعرف المدخلات الملحوظة بانها المدخلات التي يتم صياغتها باستعمال بيانات السوق، وتتضمن الاسواق التي تتوفر بها المدخلات الملحوظة عن بعض الاصول والالتزامات (ومنها على سبيل المثال الادوات المالية) (المصدر السابق نفسه : فقرة ب34):

١- اسواق البورصة : اسعار الأقفال للبورصة تمثل بشكل عام القيمة العادلة .

٢- اسواق التجار .

٣- اسواق السماسرة (الوسطاء).

٤- اسواق المبلغ الأصلي (الأصدار الاصلي) .

أما المدخلات غير الملحوظة فتعرف بانها المدخلات التي لا تتوفر لها بيانات السوق والتي تتم صياغتها باستعمال افضل المعلومات المتوفرة بخصوص الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق (المصدر السابق نفسه: 494) (ibid.:par.21) .



ثانياً : تحديد السوق الاصلية (أو السوق الأكثر ربحاً) للاصل او للالتزام في حالة وجود اسواقاً نشيطة متعددة (على سبيل المثال، بورصات مختلفة) ، إذ يتطلب هذا المعيار تحديد السوق الاصلية للاصل او الالتزام اولاً، وبغيابه تحديد السوق الأكثر ربحاً للاصل او الالتزام (المصدر السابق نفسه: فقرة ١٦).

محاسبة التحوط Hedge Accounting

يعرف الباحثان التحوط Hedging بأنه عملية مسك مركزين متقابلين في السوق بوقت واحد يسعى المستثمر من خلالها الى معادلة offsetting الخسارة الناجمة من احد المركزين مع المكسب الناجم من المركز المقابل له بسبب التغيرات في الاسعار السوقية والعكس صحيح. وتعد المشتقات المالية خير وسيلة للتحوط من المخاطر السوقية لانها عقد مستقبلي له طرفان، الطرف البائع يستعملها للمضاربة والطرف المشتري يستعملها للتحوط. المضاربة هي الرهان على تغيرات (حركات) الاسعار المستقبلية، ويحدث التحوط من الناحية المقابلة لها وهي الحماية من تغيرات الاسعار المستقبلية. ولذا تساعد على الحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر عن طريق نقل المخاطرة من الطرف الذي لا يرغب بتحملها (المشتري) الى الطرف الذي يرغب بتحملها (البائع). ولأن المشتقات المالية تكتسب او تتغير قيمتها بسبب التغير في سعر الاصول او المؤشرات الأساسية التي تتضمنها underlying، الأمر الذي يؤدي الى تغيير قيمتها العادلة خلال العمر المحدد لها بسبب التغيرات في الأسعار الجارية بالسوق، ولذا يتطلب تعديل القيمة المسجلة Carrying Value لها كموجود أو كمطلوب لعكس قيمتها العادلة الحقيقية.

ويرى الباحثان ان الخصائص الرئيسة للمحاسبة عن المشتقات المالية هي:

- ١- قياسها بالقيمة العادلة بوصفه القياس المناسب لها.
- ٢- الاعتراف بها في كشف المركز المالي كموجودات او مطلوبات ، لكونها تولد حقوق rights او التزامات obligations تقابل تعريف الموجودات او المطلوبات (Spiceland et al., 2011: App A3-4).
- ٣- الاعتراف بمكاسب او خسائر الحيازة غير المتحققة للمشتقات المالية الناجمة عن التغيرات في قيمتها العادلة وفقاً لطريقة استعمالها . فاذا استعملت المشتقة لغرض



المتاجرة (المضاربة) يتم الاعتراف بهذه المكاسب او الخسائر مباشرة في كشف الدخل ، و اذا استعملت المشتقة لغرض التحوط ضد المخاطر المالية يتم الاعتراف بهذه المكاسب والخسائر في كشف الدخل وفقاً لمتطلبات محاسبة التحوط (أي وفقاً لعلاقة التحوط).

وتهدف المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة عن المشتقات المالية المستعملة أدوات للتحوط من المخاطر التي تتعرض لها المنشأة (محاسبة التحوط) هو ان تعكس الكشوفات المالية فاعلية المنشأة في تخفيض المخاطر (ادارة المخاطر) التي تتعرض لها. ولكي تتمكن الكشوفات المالية من عكس هذه الفاعلية تقوم محاسبة التحوط بالاعتراف بتأثير اداة التحوط والبند المحوط على الدخل في نفس المدة المالية لغرض تحقيق مقابلة توقيت الاعتراف *matching the timing of recognition* بالمكاسب والخسائر الناجمة عن تغير القيمة العادلة لاداة التحوط مع المكاسب والخسائر الناجمة عن تغير القيمة العادلة للاصل او للالتزام او لتأثير العملية المتوقعة التي يتم تحوطها في حساب الأرباح أو الخسائر بهدف معادلة *offsetting* آثارهما على نتيجة النشاط (Mirza & Holt, 2011:323). ولتحقيق هذا الهدف، تقوم محاسبة التحوط بتعجيل *Accelerate* أو تأجيل *Defer* الاعتراف بالمكسب او الخسارة الناجمة عن تغير القيمة العادلة للبند المحوط او اداة التحوط في كشف الدخل لتحقيق المقابلة بين تأثيرهما على الارباح او الخسائر التي تحققها المنشأة.

شروط تطبيق محاسبة التحوط

بسبب خروج محاسبة التحوط عن أو قيامها بتغيير القواعد المتبعة في الاعتراف، ولضمان منع إساءة استعمال قواعدها لغرض التلاعب بالدخل أو ممارسة إدارة الأرباح *Earnings Management* ، وضع *IAS39* اشتراطات خاصة يجب الوفاء بها لكي يصبح بالإمكان استعمال أو تطبيق محاسبة التحوط. فاذا حققت علاقة التحوط كافة هذه الشروط، عندها تصبح مؤهلة لتطبيق محاسبة التحوط، وهذه الشروط هي (*IAS39, 2008* : par.88):

١- التوثيق الرسمي لعلاقة التحوط وهدف واستراتيجية ادارة مخاطر المنشأة للقيام بالتحوط .



٢- ان تكون علاقة التحوط ذات فاعلية في تحقيق معادلة التغيرات في القيمة العادلة او التدفقات النقدية التي تعزى للمخاطرة المحوطة. وبعد التحوط عالي الفعالية إذا كانت النتائج الفعلية للتحوط ضمن نطاق يتراوح بين 80%- 125% (Ibid.:par.105B).

٣- يمكن قياس فاعلية التحوط بشكل موثوق به.

٤- بالنسبة لتحوط التدفق النقدي يجب ان تكون العملية المتنبأ بها (المتوقعة) التي هي محل التحوط محتملة الحدوث الى حد كبير، ويجب ان تقدم تعرضاً للتغيرات في التدفقات النقدية التي يمكنها في النهاية ان تؤثر على صافي الربح او الخسارة المقرر عنها .

علاقة التحوط Hedge Relationship

يقصد بعلاقة التحوط هو عملية الربط بين اداة التحوط وبين البند المحوط المتعرض للمخاطرة. ان الاداة المستعملة في التحوط هي المشتقة المالية فضلا عن الاصل المالي غير المشتق او الالتزام المالي غير المشتق المستخدم فقط للتحوط من مخاطر التغيرات في أسعار العملات. ويجب ان تكون هذه الأداة مع طرف خارجي. أما البند المحوط فيمكن ان يكون اصلاً او التزاماً معترف به او التزام ثابت Firm commitment، او معاملة متنبأ بها Forecast transaction محتملة جداً، او صافي استثمار في عملية أجنبية (IAS39.:pars.72,78). إن انواع علاقة التحوط هي (Ibid.:par.86):

١- تحوط القيمة العادلة

٢- تحوط التدفق النقدي

٣- تحوط صافي الاستثمار في عملية أجنبية

الجزء الثاني: ملامح الإطار المقترح

بعد تناول متطلبات الإطار المقترح للإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية، سيقوم الباحثان بعرض ملامح الإطار المقترح والذي يتضمن ما يأتي:

أولاً: محاسبة تحوط القيمة العادلة:

وهي المحاسبة عن المخاطر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصل او الالتزام المعترف به او للالتزام الثابت غير المعترف به المنسوبة الى مخاطرة معينة والتي سوف



تؤثر في حساب الأرباح أو الخسائر. ويستعمل هذا النوع من التحوط لمعادلة التغيرات في القيمة العادلة للبنود المحوطة ذات الاسعار او اسعار الفائدة الثابتة وتتطلب المحاسبة عنها المعالجات الآتية (IAS39, 2008:par.89):

١- يتم الاعتراف في حساب الارباح أو الخسائر بالمكسب او الخسارة الناجمة من قياس اداة التحوط بالقيمة العادلة وبالمقابل يتم تعديل قيمة المشتقة المالية لتعكس التغيرات في قيمتها العادلة.

٢- يتم الاعتراف المباشر في حساب الارباح أو الخسائر بالمكسب او الخسارة الناجمة عن قياس البند المحوط بالقيمة المعادلة وبالمقابل يتم تعديل المبلغ المسجل للبند المحوط، وينطبق ذلك حتى لو كان هذا البند مقياساً بطريقة أخرى. فقد يكون البند مقياساً بالتكلفة او التكلفة المطفأة (مثل المدينون والقروض) ، وقد يكون مقياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (مثل الموجودات المالية المتاحة للبيع وفقاً لـ IAS 39 ملغي ولكنه ساري المفعول لغاية 2014/12/31 او الاستثمار في ادوات حق الملكية وفقاً لـ IFRS 9)، وفي هذه الحالة يتم تعجيل accelerate الاعتراف بالمكسب او الخسارة الناجمة عن تغير القيمة العادلة للبند المحوط في حساب الارباح أو الخسائر لكي يكون في المدة المالية نفسها التي يتم فيها الاعتراف بالمكاسب أو الخسارة الناجمة عن تغير القيمة العادلة لأداة التحوط لتحقيق مطابقة المقابلة بينهما في كشف الدخل بهدف معادلة او موازنة تأثيرهما على الأداء المالي (Ramirez, 2007: 6).

ثانياً: محاسبة تحوط التدفق النقدي:

وهي المحاسبة عن المخاطر الناجمة عن التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية لاصل او التزام معترف به او عملية متنبأ بها المنسوبة الى مخاطرة معينة وتؤثر على الارباح او الخسائر. ويستعمل هذا النوع من التحوط لمعادلة التغيرات في التدفقات النقدية للبنود المحوطة ذات التدفقات النقدية المتغيرة بسبب التغير في أسعار السلع، واسعار الفائدة، واسعار الصرف الاجنبي، وتتطلب المحاسبة عنها المعالجات الآتية (IAS39, 2008:par.,) (98):



- ١- تأجيل Defer الاعتراف بجزء من المكسب او الخسارة الناجمة عن اداة التحوط المحدد على انه تحوط فعال في حساب الارباح أو الخسائر والتقارير عنه كبند مستقل في الدخل الشامل الآخر (حقوق المساهمين) ، واعدة تبويبه (الاعتراف به) في حساب الارباح أو الخسائر في المدة الزمنية نفسها التي يؤثر بها البند المحوط على حساب الارباح أو الخسائر لتحقيق مطابقة المقابلة في كشف الدخل بين المكسب او الخسارة الناجمة عن تغيرات القيمة العادلة لاداة التحوط وبين تأثير البند المحوط على الارباح أو الخسائر، بهدف معادلة او موازنة تأثيرهما على الأداء المالي، وبالمقابل يتم تعديل القيمة المسجلة للمشتقة المالية لتعكس التغيرات في قيمتها العادلة .
- ٢- الاعتراف المباشر في حساب الارباح أو الخسائر عن اي مكسب او خسارة متبقية من اداة التحوط للجزء غير الفعال.
- ٣- لا توجد معالجة محاسبية بتعديل قيمة البند المحوط.
- ٤- إذا نتج لاحقاً عن العملية المنتبأ بها او المتوقعة الاعتراف باصل مالي او التزام مالي يتم اعادة تبويب المكسب او الخسارة المؤجلة التي تم التقرير عنها كبند دخل شامل آخر في حساب الارباح أو الخسائر في المدة نفسها التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المحوطة على الارباح والخسائر (مثل المدة التي يتم فيها الاعتراف بدخل الفائدة او مصروف الفائدة) ، ولا يجوز معالجتها (كتعديل أساس basis adjustment) اي تعديل التكلفة الاولية او المبلغ المسجل للاصل او الالتزام بمقدار المكسب او الخسارة المؤجلة التي تم تحويلها من بنود الدخل الشامل الآخر .
- ٥- إذا نتج لاحقاً عن العملية المتوقعة الاعتراف باصل غير مالي او التزام غير مالي او اصبحت العملية المتوقعة التزام ثابت (والذي يطبق عليه تحوط القيمة العادلة)، المنشأة لها حق اختيار احدي السياستين المحاسبيتين، الاولى اعادة تبويب المكاسب او الخسائر المؤجلة من بنود الدخل الشامل الاخر الى حساب الارباح أو الخسائر (تعديل إعادة تبويب reclassification adjustment) خلال المدة او المدد الزمنية نفسها لامتلاك الموجود او التي يفترض ان يؤثر بها المطلوب على حساب الارباح او الخسائر، او الثانية تحويل المكاسب او الخسائر المؤجلة من بنود الدخل الشامل الاخر وتعديل التكلفة



الاولية او المبلغ المسجل للاصل او الالتزام بمقدارها (تعديل أساس) (Mirza & Holt,)
(2011:327).

ثالثاً: محاسبة التحوط لصافي الاستثمار في عملية أجنبية:

تعرف المنشأة (العملية) الأجنبية بانها منشأة تابعة أو منشأة زميلة أو ترتيب مشترك أو فرع للمشروع معد التقرير توجد نشاطاته او تتم في بلد غير بلد المشروع معد التقرير. ويعرف صافي الاستثمار في عملية أجنبية بانه حصة المشروع معد التقارير المالية في صافي اصول تلك المنشأة (المعيار المحاسبي الدولي 21 ، 2012: 787). ويمكن ان تتعرض المنشأة عند ترجمتها للقوائم المالية للمنشأة الاجنبية (الاستثمار الاجنبي) الى عملة التقرير (عملة العرض presentation Currency) لمخاطر التغيرات في اسعار الصرف الأجنبي التي تؤثر على ملكية ودخل المستثمر او المنشأة المستثمرة، لذا تقوم المنشأة بالتحوط لذلك باستعمال المشتقة المالية او الاصل او الالتزام المالي غير المشتق كاداة للتحوط من تلك المخاطر. ان المكاسب او الخسائر غير المتحققة الناجمة عن التغير في اسعار الصرف يتم التقرير عنها كبند مستقل (حساب فروقات ترجمة العملات الأجنبية Translation adjustment) في الدخل الشامل الآخر . ووفقاً لـ IAS39 يعد صافي الاستثمار اصلاً واحداً مقابل الاصول والمطلوبات الفردية العديدة التي يتكون منها كشف المركز المالي للعملية الاجنبية المستثمر بها، على اساس ان اصول ومطلوبات ذلك الكيان كل منهما يحوط الاخر (اي تحوط طبيعي)، ولذا صافي الاصول (صافي الاستثمار) فقط هي التي تتعرض لمخاطر تقلبات اسعار الصرف الأجنبي. فاذا حققت علاقة التحوط الشروط اللازمة لتطبيق محاسبة التحوط فانه يجب محاسبة تحوطات صافي الاستثمار في عملية (وحدة) اجنبية بشكل مماثل لتحوطات التدفقات النقدية وكما يأتي (المعيار المحاسبي الدولي 39، 2012: فقرة 102):

١- تأجيل الاعتراف بجزء من المكسب او الخسارة الناجمة عن المشتقة المالية أو الإداة المالية غير المشتقة المصممة على انها اداة تحوط والمحددة بانها عالية الفعالية في حساب الارباح أو الخسائر والتقرير عنه كبند مستقل (فروقات ترجمة العملة الاجنبية) في الدخل الشامل الاخر، واعادة تبويب تلك المكاسب او الخسائر المتراكمة في الدخل



الشامل الاخر الى حساب الارباح أو الخسائر عندما يتم التصرف الكلي او الجزئي بالمنشأة الاجنبية . ان هذه المعالجة مماثلة لمعالجة المكاسب والخسائر الناجمة عن ترجمة القوائم المالية للمنشأة الاجنبية، وبذلك تتمكن محاسبة التحوط من معادلة كلياً او جزئياً الخسارة التي قد تتجم عن ترجمة صافي الاستثمار الاجنبي مع المكسب الناجم عن اداة التحوط والعكس صحيح (Beams et al., 2012:503) (Hoyle et al.,) (2009:375):

٢- الاعتراف المباشر في حساب الارباح أو الخسائر عن اي مكسب او خسارة متبقية من اداة التحوط عن الجزء غير الفعال سواء كانت اداة التحوط مشتقة مالية مثل العقد الآجل أو كانت أداة مالية غير مشتقة مثل التزام مالي أو قرض دائن بالعملة الأجنبية .
رابعاً: الإفصاح في البيانات المالية :

إن هدف المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 7 هو الطلب من المنشآت توفير الإفصاحات في بياناتها المالية التي تمكن المستعملين تقييم ما يأتي (7, IFRS) (2010:par.1):

١- أهمية الأدوات المالية للمركز المالي والاداء المالي للمنشأة؛
٢- طبيعة ومدى المخاطرة الناجمة من الادوات المالية التي تتعرض لها المنشأة، وكيفية ادارة المنشأة لهذه المخاطر .

وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف يشترط هذا المعيار الإفصاح عن بنود بيان المركز المالي وبنود بيان الدخل الشامل والسياسات المحاسبية ومحاسبة التحوط والقيمة العادلة.

أ- بيان (كشف) المركز المالي:

ينبغي على المنشأة الإفصاح عن المبالغ المسجلة للمشتقات المالية بحسب القيمة المتولدة لها كموجودات او كمطلوبات، ويتم عرضها ضمن الموجودات الاخرى او المطلوبات الاخرى

ب- بيان الدخل الشامل (بيان الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الآخر) :

ينبغي الإفصاح عن البنود الآتية في حساب الارباح أو الخسائر (بيان الدخل):



- ١- المكاسب او الخسائر من الاصول المالية او الالتزامات المالية التي تكون عبارة عن بنود محوطة لعلاقة تحوط قيمة عادلة (نفس المصدر السابق : فقرة 5-7-3).
- ٢- المكاسب او الخسائر الناجمة عن اداة تحوط القيمة العادلة (سواء كانت فعالة او غير فعالة) والمكاسب او الخسائر الناجمة عن أداة تحوط غير فعالة لتحوط التدفق النقدي وتحوط صافي الاستثمار في عملية أجنبية (المعيار المحاسبي الدولي 39، 2012): الفقرات (89-102).

أما البنود التي يفصح عنها في دخل شامل آخر (حقوق المساهمين) فهي :

- أ- المكاسب او الخسائر الناجمة عن تغيرات اسعار الصرف الاجنبي عند ترجمة البيانات المالية للاستثمار الأجنبي الى عملة العرض .
- ب- المكسب او الخسارة الناجمة عن اداة تحوط فعالة لتحوط التدفق النقدي وتحوط صافي الاستثمار في عملية اجنبية (المعيار المحاسبي الدولي 39، 2012 : الفقرات -102 89).

ج- الإفصاحات الأخرى:

الإفصاح بشكل مفصل لكل نوع من انواع التحوط عن الآتي (المصدر السابق نفسه: فقرة ٢٢):

- ١- وصف لكل نوع من التحوط.
- ٢- وصف للأدوات المالية المحددة على انها أدوات تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ التقرير.
- ٣- طبيعة المخاطر التي يتم تحوطها.

المحور الرابع/ الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر

السوقية التي يتعرض لها مصرف بغداد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

يتضمن هذا المحور جزأين هما المخاطر السوقية التي يتعرض لها مصرف بغداد

وتطبيق الإطار المقترح على مصرف بغداد:



الجزء الأول /المخاطر السوقية التي يتعرض لها مصرف بغداد

يمكن أن يتعرض مصرف بغداد الى المخاطر السوقية نفسها التي تتعرض لها المصارف العالمية لو مارس نفس النشاط الذي تمارسه هذه المصارف ، والناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة او التغيرات في التدفقات النقدية بسبب السلوك السعري (تغيرات الاسعار) لاسعار الاصول واسعار الفائدة واسعار الصرف الاجنبي، والتي يتم التحوط لها وفقاً لعلاقة تحوط القيمة العادلة وعلاقة تحوط التدفق النقدي وعلاقة تحوط صافي الاستثمار في عملية أجنبية. اذ لا يتمتع نشاطه بخصائص معينة تجعله معرض الى مخاطر يتميز بها او تختلف عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف العالمية لكونه يعمل وفقاً لنفس النظريات والمفاهيم الاقتصادية والمالية والمصرفية التي تعمل بها تلك المصارف . ومع ذلك لا يتعرض المصرف في الوقت الحاضر الى كافة انواع المخاطر السوقية التي تتعرض لها المصارف العالمية (والمشار اليها في المعايير المحاسبية الدولية)، وسبب ذلك لا يتعلق بالمصرف نفسه وطبيعة نشاطه وانما يتعلق بسياسة البنك المركزي العراقي من حيث تثبيت سعر الفائدة والمستوى العالي لسعر الفائدة، وعندما تتغير السياسة الحالية للبنك المركزي العراقي سيمارس المصرف الانشطة نفسها التي تمارسها المصارف العالمية مما يجعله يتعرض لكافة انواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف العالمية.

وفيما يأتي توضيح لكل نوع من انواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وبيان مدى تعرضه لهذه المخاطرة :

أولاً: مخاطر القيمة العادلة:

وتتجم هذه المخاطر من جراء تعرض المصرف لتغيرات (سلوك) الاسعار لـ :

أ- الأسهم:

يتعرض المصرف الى هذه المخاطر بسبب التغيرات في اسعار الاسهم الجارية في السوق لاستثماراته التي يمتلكها في 21 شركة مساهمة بقيمة مسجلة (تكلفة دفترية) مقدارها 4105522434 دينار، ولغرض احتساب القيمة العادلة، تصنف هذه الشركات الى :

١- الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (البورصة):



تعد الاسعار المعلنة غير المعدلة للاصول (الاسهم) المتطابقة المتداولة في هذا السوق القيمة العادلة لتلك الاسهم . ويعد سعر الإقفال لآخر جلسة في السنة هو الأساس لقياس القيمة العادلة للاسهم في 31/12 من كل سنة لغرض إعداد البيانات المالية السنوية.

٢- الشركات غير المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية:

تعد الاسعار المعلنة للأصول المتطابقة المتداولة في اسواق التجار واسواق الوسطاء (السماسة) واسواق المبلغ (الإصدار) الاصيلي القيمة العادلة لاسهم الشركات غير المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية* . وفي حالة وجود سعر عرض Offer price وسعر طلب Bid price فان السعر الذي يتوسط الفجوة ما بين هذين السعرين يعد الأساس لقياس القيمة العادلة للاسهم في 31/12 من كل سنة لغرض إعداد البيانات المالية السنوية . وفي حالة عدم توفر الاسعار المعلنة للاصول المتطابقة (الاسهم) في تلك الاسواق يلجأ المصرف الى طرق القياس البديلة لقياس القيمة العادلة وفقاً للمنهج الذي حدده IFRS 13 ، ومنها على سبيل المثال استعمال اسعار الاسهم المماثلة (اي القابلة للمقارنة) واستعمال طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية وطريقة تكلفة الاستبدال والاستعانة بالخبراء المختصين (الطرف الثالث) بتقييم الاصول وغيرها، مع الاخذ بالحسبان تعديل الاسعار وفقاً لخصائص الاصل (مثل حالته وموقعه) وتكاليف النقل وتكاليف المعاملة.

ان سبب عدم ادراج هذه الشركات في سوق العراق للاوراق المالية يعود الى :

١- أسست المصارف العراقية هذه الشركات بهدف دعم وتسهيل ممارستها لنشاطها وليس بقصد المتاجرة بها، وهي الشركة العراقية للكفالات المصرفية وشركة اموال للخدمات المصرفية الالكترونية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وشركة بغداد للوساطة (اصلها مكتب الوساطة العائد للمصرف حولت الى شركة وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي).

* تعد هذه الاسواق نشيطة وفقاً لـ IFRS 13 ، اذ وفقاً لهذا المعيار تعد السوق الاصلية او السوق الاكثر ربحاً بغياب السوق الاصلية هي سوق نشيطة (المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية 13، ٢٠١٢ : الفقرة 87) . والسوق الاصلية او السوق الاكثر ربحاً بغياب السوق الاصلية هي السوق الذي يفترض ان تبرم فيه المنشأة بشكل عادي معاملة بيع اصل او نقل التزام (المصدر السابق نفسه: فقرة 17).



- ٢- شركات لم يكتمل تأسيسها لحد الان وهي شركة الاتحاد الصناعي لانتاج المولدات (وهي شركة اجبرت الحكومة المصارف العراقية على المساهمة بها).
- ٣- شركة مقرها الاردن/ عمان ولكنها مسجلة لدى مسجل الشركات/ وزارة التجارة العراقية وهي شركة حبوب الرافدين. وهي شركة تجارية مساهمة خاصة ساهم المصرف في تأسيسها ومستمرة في ممارسة نشاطها وتحقق عوائد مجزية للمصرف.
- ٤- شركة لم يقرر مالكوها ادراجها في سوق العراق للاوراق المالية وهي شركة السندباد السياحية. وهي شركة خاصة ساهم المصرف في تأسيسها ومستمرة في ممارسة نشاطها وتحقق عوائد مجزية للمصرف.
- ٥- شركات متوقفة عن العمل في الوقت الحاضر، وهي الشركة الوطنية للصناعات الغذائية وشركة بغداد السلام للصناعات الغذائية. وقد تم استبعاد هاتين الشركتين من عملية قياس القيمة العادلة لتوخي الدقة لغرض الدراسة، لكون الهدف من العرض والتحليل السابق هو لبيان مدى تعرض مصرف بغداد لمخاطر القيمة العادلة الناجمة عن تغير اسعار الاسهم التي يمتلكها وكيفية قياس التغير في قيمتها العادلة وليس قياس القيمة العادلة بحد ذاتها. وفيما يأتي كشف بهاتين الشركتين:

كشف (١)

الشركات المتوقفة عن العمل لمصرف بغداد

ت	اسم الشركة	عدد الاسهم	تكلفة الشراء	سعر السهم في السوق ٢٠١٢/١٢/٣١	القيمة السوقية	المكسب او الخسارة
١-	بغداد السلام للصناعات الغذائية	٢١٢٥٩٧٧	٤٤٨٠٤٧٧	١.٤١٠	٢٩٩٧٦٢٧	(١٤٨٢٨٥٠)
٢	الوطنية للصناعات الغذائية	٢٤٢٦١	٢٧٠٣٧٧	١	٢٤٢٦١	(٢٦٤١١٦)

وفيما يأتي كشف الاستثمارات بالاسهم للشركات المدرجة وغير المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ يبين القيمة العادلة لهذه الاستثمارات ومقدار التغير الحاصل عليها (مكاسب وخسائر الحيازة) لعام ٢٠١٢:

كشف (٢) قياس القيمة العادلة والتغيرات الحاصلة عليها لعام ٢٠١٢ لمحفظه أسهم مصرف بغداد

اولا - الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية						
ت	اسم الشركة	عدد الاسهم	٢٠١١		٢٠١٢	
			سعر الإقفال للسهم في	القيمة العادلة	سعر الإقفال للسهم في	القيمة العادلة
						التغير في القيمة العادلة خلال عام ٢٠١٢ (مكاسب او



خسائر حيازة		آخر جلسة		آخر جلسة		
(٣٤٠٠٠٠٠٠)	٢١٠٠٠٠٠٠	١.٠٥٠	٢٤٤٠٠٠٠٠٠	١.٢٢٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	الامين للتأمين
.	٢٤٧٥٠٠٠٠	٠.٦٦٠	٢٤٧٥٠٠٠٠	٠.٦٦٠	٣٧٥٠٠٠٠٠	الامين للاستثمار المالي
(٦٨٠٧٨٥٠٥)	٥٨٢٦٧١٩١٠	٢.٩١٠	٦٥٠٧٥٠٤١٥	٣.٢٥٠	٢٠٠٢٣٠٠٠٠	الامين للاستثمارات العقارية
٤٧٧٢٢٦٧٥	٦٥٠٢٢١٤٤٠	١.٠٩٠	٦٠٢٤٩٨٧٦٥	١.٠١٠	٥٩٦٥٣٣٤٣١	مصرف الخليج التجاري
(٢٩٢٠٧٠)	١٧٨٨٩٢٩	٠.٤٩٠	٢٠٨٠٩٩٩	٠.٥٧٠	٣٦٥٠٨٧٧	الغازية الشمالية
.	٢٩٧٤٤٤٣	٧.٩٠٠	٢٩٧٤٤٤٣	٧.٩٠٠	٣٧٦٥١	العاب الرصافة
(٩٧)	١٧٠	٢.١٠٠	٢٦٧	٣.٣٠٠	٨١	دار السلام للتأمين
٥٦٤٣٣	(٢)٥٩٧٦٥٨	٠.٩١٠	(١)٥٤١٢٢٥	٠.٨٩٠	٦٥٦٧٦٧	الاهلية للتأمين
٣٨٢٨٨٢٣	١٣٣١٧٦٤٤	٤	٩٤٨٨٨٢١	٢.٨٥٠	٣٣٢٩٤١١	صناعة المواد الانشائية الحديثة/ الفلوجة
٢٤٦٤٢	١٠٤٧٣٢٠٧	٤.٢٥٠	١٠٣٤٩٩٩٣	٤.٢٠٠	٢٤٦٤٢٨٤	العراقية لإنتاج البنور
(١٥٦٤)	٤٨٦٨	١.٤٠٠	٦٤٣٢	١.٨٥٠	٣٤٧٧	التأمين لإنتاج المواد الانشائية
٢٠٢٥٢٩٠	(٤)١١٤٣٣٣٠٣	٧	(٣)٩٤٠٨٠١٣	٦.٤٠٠	١٦٣٣٣٢٩	انتاج الالبسة الجاهزة

ثانياً - الشركات غير المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

التغير في القيمة العادلة خلال عام ٢٠١٢ (مكاسب او خسائر حيازة)	٢٠١٢		٢٠١١		عدد الاسهم	اسم الشركة	ت
	القيمة العادلة	سعر السهم في السوق في ١٢/٣١	القيمة العادلة	سعر السهم في السوق في ١٢/٣١			
.	٥٨٩٤٨٤٠٠٠	١	(٥)٥٨٩٤٨٤٠٠٠	١	٥٨٩٤٨٤٠٠٠	العراقية للكفالات المصرفية	١٣
.	٣٠١٠٠٠٠٠	١	٣٠١٠٠٠٠٠	١	٣٠١٠٠٠٠٠	اموال للخدمات المصرفية الالكترونية	١٤
.	٥٣٣٩٠٨٠٠٠	١	(٦)٥٣٣٩٠٨٠٠٠	١	٥٣٣٩٠٨٠٠٠	العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	١٥
.	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١	١٠٠٠٠٠٠٠٠	بغداد للوساطة	١٦
.	٧٥٠٠٠٠٠٠	١	٧٥٠٠٠٠٠٠	١	٧٥٠٠٠٠٠٠	الاتحاد الصناعي لإنتاج المولدات	١٧
.	٧٦٦٤٢٠٣٥٥	١	٧٦٦٤٢٠٣٥٥	١	٧٦٦٤٢٠٣٥٥	حبوب الرفادين	١٨
.	١٦٦٣٧٧٧	١	١٦٦٣٧٧٧	١	١٦٦٣٧٧٧	السندباد السياحية	١٩

ب- السندات والقروض ذات أسعار الفائدة الثابتة:

- ١ ٥٤١٢٢٥ = ٠.٨٩٠ دينار × ٦٠٨١١٨ سهم ملكية المصرف لعام ٢٠١١ في هذه الشركة.
- ٢ ٥٩٧٦٥٨ = ٠.٩١٠ دينار × (٦٠٨١١٨ سهم لعام ٢٠١١ + ٤٨٦٤٩ سهم شراء خلال عام ٢٠١٢ بسعر ١ دينار للسهم)
- ٣ ٩٤٠٨٠١٣ = ٦.٤٠٠ دينار × ١٤٧٠٠٠٢ سهم ملكية المصرف لعام ٢٠١١ في هذه الشركة.
- ٤ ١١٤٣٣٣٠٣ = ٧ دينار × (١٤٧٠٠٠٢ سهم لعام ٢٠١١ + ١٦٣٣٢٧ سهم شراء خلال عام ٢٠١٢ بسعر ١ دينار للسهم)
- ٥ اشترى المصرف ٢٨٧٧٢٠٠٠ سهم بسعر ١ دينار للسهم خلال عام ٢٠١٢ اضيفت الى القيمة العادلة.
- ٦ اشترى المصرف ١٧٧٩٦٩٠٠٠ سهم بسعر ١ دينار للسهم خلال عام ٢٠١٢ اضيفت الى القيمة العادلة.



لا يتعرض المصرف في الوقت الحاضر الى مخاطر القيمة العادلة للسندات والقروض ذات اسعار الفائدة الثابتة بسبب التغيرات في اسعار الفائدة الجارية في السوق وذلك بسبب عدم تعامله بالسندات في الوقت الحاضر سواء المتعلقة بنشاط التمويل او الاستثمار ، والذي يعد من الانشطة الاستثمارية المتميزة التي تمارسها المصارف العالمية. فعلى الرغم من السماح له التعامل بالسندات داخل العراق وخارجه وفقاً للقوانين والتعليمات (تعليمات رقم ٤ لسنة ٢٠١٠: المادة - ١٦ - اولاً) (قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل : المادة ٧٧، ٨٣) إلا انه لا يمارس هذا النشاط بسبب :

١- اعتماده في تمويل نشاطه على اموال المالكين، ومن المؤشرات الدالة على ذلك اتساع فجوة اسعار الفائدة. اذ تبلغ الفائدة المدفوعة على حسابات التوفير ٥% والفائدة المستلمة عن الحسابات الجارية المدنية (السحب على المكشوف) ١٥%* .

٢- تمتعه بدرجة عالية من السيولة مؤشر على عدم حاجته لموارد خارجية (القروض) لتمويل نشاطه فضلاً عن دلالاته على عدم استثمار النقدية المتاحة له بكفاءة ، اذ تبلغ نسبة السيولة (النقود/الحسابات الجارية والودائع) ٧٨% .

٣- لا يشجع المصرف على الاستثمار بالسندات خارج العراق وذلك بسبب ارتفاع مستوى اسعار الفائدة داخل العراق عن مستويات أسعار الفائدة العالمية. اذ يبلغ سعر الفائدة الاساس للبنك المركزي العراقي ٦% بينما يبلغ سعر الفائدة الاساس لبنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكى ٠.٢٥% والبنك المركزي الاوربي ٠.٥% والبنك المركزي البريطاني ٠.٥% والبنك المركزي الياباني ٠.١٠-٠% لعام ٢٠١٢ . وتتكون غالبية استثمارات المصرف من الاستثمار بحوالات خزينة العراق والتي لا تزيد مددها على ٦ اشهر* ، وسندات دين الحكومة العراقية لمدة ٦ اشهر، والائتمان النقدي (الحسابات الجارية المدنية والقروض الممنوحة لمدة سنة)، وجميع هذه الاستثمارات قصيرة الاجل ، ولا تتعرض الى

* مقابلات مع السيدة نادبة اسماعيل ابراهيم مديرة الحسابات والسيدة يسرى رديف مديرة قسم الائتمان..
** حوالات خزينة العراق والتي تعرف بحوالات البنك المركزي العراقي هي احدى وسائل السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي . وهي بمثابة سندات ولكن تتداول فقط بين البنك المركزي والمصارف العراقية ولا يسمح بتداولها في الاسواق فضلاً عن عدم السماح لمالكها ببيعها خلال المدة المحددة لها ٣ او ٦ اشهر . ويتم تحديد قيمها واسعار فائدتها من قبل البنك المركزي العراقي وفقاً لمزاد ينظمه لهذا الغرض.



مخاطر القيمة العادلة، وذلك لان التغيرات الحاصلة في اسعار الفائدة لاتصل الى مستويات اسعار الفائدة المحلية. فعلى سبيل المثال الاستثمار الليلي لمدة ٧ ايام في البنك المركزي العراقي سعر فائدته ٤% بينما سعر فائدة ليبور لعملة الدولار استحقاق ٧ ايام هي ٠.١٨٩%، وحوالات البنك المركزي العراقي لمدة ٣ اشهر سعر فائدتها بمعدل ٥.٢٥% بينما سعر فائدة ليبور لعملة الدولار استحقاق ٣ اشهر هي بمعدل ٠.٤٣٠%، ويمنح المصرف قرض سنوي بالدولار بسعر فائدة ٧.٥%، ويمنح سحب على المكشوف بالدينار العراقي بسعر فائدة ١٥% بينما سعر فائدة ليبور لعملة الدولار استحقاق سنة واحدة هي ١.٠١٣% لعام ٢٠١٢ (www.cbi.iq) (www.global-rates.com). كما يمنح المصرف قروضاً بالدينار العراقي لمدة 2-3 سنة بسعر فائدة 9% .

ثانياً: مخاطر التدفق النقدي:

لايتعرض مصرف بغداد في الوقت الحاضر الى هذا النوع من المخاطر بسبب سياسة البنك المركزي العراقي من ناحية:

أ- تثبيت سعر الفائدة، مما يؤدي الى ان تكون عمليات الاقراض المحلية على اساس الفائدة الثابتة فقط وعدم التعامل بالفائدة المتغيرة.

ب- ارتفاع مستوى اسعار الفائدة المحلية عن مستويات اسعار الفائدة العالمية، مما جعل المصرف لا يتشجع على الاستثمار بالسندات خارج العراق. وللتحقق من صحة ذلك يمكن الرجوع الى البيانات المالية السنوية للمصرف لسنة 2012 وكما يأتي:

١- كشف الاستثمارات رقم 2 . فاذا فحصنا هذا الكشف الذي يطل حساب

الاستثمارات - ١٥ البالغة قيمتها ٢٣٩١٢٨٠٤٨٠٠٠ دينار نجده يفصح عما يأتي:

أ- ١٥٣١ - استثمارات مالية قصيرة الاجل / قطاع حكومي قيمتها

١٦١٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار، تمثل الاستثمار بحوالات البنك المركزي

العراقي لمدة ٣ اشهر.

ب- ١٥٣٦ - استثمارات مالية قصيرة الاجل / قطاع خاص قيمتها الدفترية

٤١٠٥٥٢٢٤٣٤ دينار تمثل الاستثمار في اسهم الشركات العراقية . وهذا

الاستثمار بالحقيقة هو استثمار طويل الأجل والتي من الصحيح تصنيفها



موجودات متاحة للبيع وفقاً لـ IFRS 7 او اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وفقاً لـ IFRS 9 .

ج- ١٥٣٨ - استثمارات قصيرة الاجل / عالم خارجي قيمتها ٧٣٧٤٢٠٢٦٠٠٠ دينار وهي بالحقيقة تامينات لدى المصارف المراسلة لمصرف بغداد (مصارف خارجية) بهدف تمشية الاعتمادات المستندية المفتوحة للمصرف وليست ودائع بهدف الاستثمار (سميت مجازاً استثمارات)، وهذه الودائع اجلها قصير جداً وفائدتها متدنية جداً وتستعمل هذه الفوائد لتغطية الرسوم المترتبة على فتح الاعتمادات المستندية ، وتحدد من قبل المصارف المراسلة نفسها بدون اي تدخل من مصرف بغداد* .

٢- كشف إيرادات الاستثمارات رقم 15 . بعد دراسة وتحليل هذا الكشف الذي يحلل حساب إيرادات الاستثمارات - ٤٦ البالغة قيمتها ١٦١٥٥٠٣٤ دينار نجد ان الرصيد الاجمالي لهذا الحساب يساوي رصيد حساب إيرادات الاستثمارات المالية الداخلية - ٤٦٢ وان رصيد حساب إيرادات الاستثمارات المالية الخارجية - ٤٦٣ يساوي صفر . ولأسباب المذكورة آنفاً لا يحتاج المصرف الى ممارسة نشاط التحوط من مخاطر التدفق النقدي في الوقت الحاضر .

ثالثاً: مخاطر صافي الاستثمار في عملية (وحدة) أجنبية:

يتعرض المصرف الى مخاطر صافي الاستثمار في وحدة اجنبية بسبب التغيرات في اسعار الصرف الاجنبي الجارية في السوق عندما يقوم بترجمة البيانات المالية للوحدة الأجنبية المستثمر فيها (فرع بيروت) من عملتها الوظيفة إلى العملة الرئيسية للمصرف .

الجزء الثاني/تطبيق الإطار المقترح على مصرف بغداد

وفقاً للإطار المقترح الذي تم إعداده، والزيارات الميدانية التي قام بها الباحثان لمصرف بغداد، واطلاعهما على الحسابات والبيانات المالية لعام 2012، والمقابلات الشخصية التي أجروها مع الموظفين ذوي العلاقة، فيما يأتي تطبيقاً لهذا الإطار على مصرف بغداد .

أولاً: محاسبة تحوط القيمة العادلة

* مقابلة مع السيدة سري رعد عناد مديرة قسم البنوك المراسلة بتاريخ ٢٢/٤/٢٠١٣ .



أوضحت هذه الدراسة بان المصرف يتعرض الى مخاطر القيمة العادلة بسبب التغيرات في اسعار الاسهم الجارية في السوق. ويصنف المصرف الاسهم التي يمتلكها بانها استثمارات مالية قصيرة الأجل/ قطاع خاص - 1536 إلا انه في الحقيقة هذه الاستثمارات طويلة الأجل / قطاع خاص - 1526 اشتراها المصرف منذ مدة زمنية طويلة فضلاً عن كونه مؤسس لعدد منها، والتي قسم منها بهدف الاستثمار مثل شركة الأمين للاستثمارات العقارية، والقسم الآخر بهدف دعم وتسهيل ممارسته لنشاطه المصرفي مثل الشركة العراقية للكفالات المصرفية وشركة أموال للخدمات المصرفية الالكترونية وغيرها، والتي يسميها المصرف حالياً بالشركات الكبيرة . ولذا من الصحيح او الواجب عدها استثمارات طويلة الأجل وتصنيفها موجودات (استثمارات) متاحة للبيع وفقاً لـ IAS 39 أو موجودات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً لـ IFRS 9 . وعلى الرغم من ان IAS 39 لا يسمح باجراء التحوط لمركز مالي صافي كلي للمحفظة الاستثمارية للاسهم وهو ما يعرف بالتحوط الكلي، وذلك بسبب صعوبة توزيع التغير في القيمة العادلة الاجمالي لمحفظة الاسهم على كل بند او شركة منفردة من الشركات المكونة للمحفظة فضلاً عن صعوبة قياس فاعلية التحوط لكل شركة منفردة من الشركات المكونة للمحفظة (: 2008, IAS 39 par.83,84) ، والذي يراه الباحثان بانه إجراء (استثناء) صحيح * ، وتعد حالة محفظة اسهم مصرف بغداد خير دليل على صحة ما ذهب إليه مشرع المعيار. اذ تظهر هذه المحفظة من مجموع 21 شركة مساهمة انخفضت القيمة العادلة (القيمة السوقية) لـ 5 شركات وارتفعت لـ 5 شركات وحافظت 11 شركة على قيمتها خلال عام 2012، وان الشركات الـ 5 التي ارتفعت قيمتها العادلة هي التي ادت الى ارتفاع القيمة الاجمالية لمحفظة المصرف، وهذا يعد دليل موضوعي على صعوبة توزيع تغير القيمة العادلة الاجمالي لمحفظة الاستثمار على كل شركة منفردة من الشركات المكونة للمحفظة لاختلاف السلوك السعري لقسم منها عن القسم الاخر المكون لهذه المحفظة فضلاً عن صعوبة قياس فاعلية التحوط لكل شركة منفردة من الشركات المكونة للمحفظة . وعلى الرغم مما سبق،

* عده الباحثان إجراء استثنائي لان المعايير الدولية سمحت بالتحوط الكلي لحالات معينة ومنها محفظة السندات من المخاطر الناجمة عن تغير سعر الفائدة : (IAS 39, Revised 2004 : Par. AG114) ، وصافي الاستثمار في وحدة أجنبية من المخاطر الناجمة عن تغير سعر الصرف الأجنبي.



سيعامل الباحثان محفظة الاستثمار وكأنها شركة واحدة لاغراض الدراسة فقط (اي اجراء تحوط كلي) من اجل عدم تكرار إجراء عملية التحوط على عدد الشركات المكونة لمحفظة المصرف، كما ان الباحثان لم يقتصر على عملية التحوط على الشركات التي انخفضت قيمتها العادلة او السوقية وعددها 5، وذلك لان استقرائهما لاتجاهات تحركات اسعار الاسهم في سوق العراق للاوراق المالية خلال عام ٢٠١٢ هي سلبية او غير مرغوب بها، وهذا ما حدث فعلاً بدليل انخفاض مؤشر السوق من ١٣٦.٠٣ نقطة في ٢٠١٢/١/١ الى ١٢٢.٠٣٣ نقطة في ٢٠١٢/١٢/٣١، فضلاً عن كون غالبية الشركات انخفضت قيمتها العادلة (اي حققت خسارة) بتاريخ ٦/٣٠ عندما انخفض مؤشر السوق الى ١١٦.٠٥ نقطة وهو ادنى مستوى له خلال العام.

وفيما يأتي عملية تحوط القيمة العادلة ضد المخاطر التي يتعرض لها مصرف بغداد الناجمة عن تغير اسعار الاسهم التي يمتلكها:

في ٢٠١٢/١/١ بلغت القيمة الدفترية (القيمة المسجلة) لاستثمار مصرف مصرف بغداد في محفظة الاسهم ٣٨٩٨٠٣٩٦٣٧ دينار والبالغ عددها ٣٨٣٧٢٨٣٧٧٨ سهم. ويصنف المصرف حالياً هذه الاداة بانها استثمارات متاحة للبيع وفقاً لـ IAS39 او استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وفقاً لـ IFRS9. ولغرض التحوط من مخاطر القيمة العادلة بسبب التغيرات في اسعار الاسهم خلال عام ٢٠١٢^(٧)، في 3/1 نفترض ان المصرف قام بشراء خيار بيع امريكي put option على اسهم محفظة المصرف، ودفع علاوة خيار البيع (سعر حق خيار البيع) ٢٥٠٠٠٠٠ دينار. هذا الخيار يعطي الحق لمصرف بغداد ببيع السهم الواحد في المحفظة بسعر ١.٠١٦ دينار خلال مدة العقد التي تنتهي في ٢٠١٢/١٢/٣١^(٨). وفيما يأتي سعر السوق لسهم محفظة المصرف والقيمة الزمنية لخيار البيع في التاريخ المناسب:

^٧ خلال عام ٢٠١٢ انخفضت اسعار غالبية اسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، وانخفض مؤشر السوق Isx.price index من ١٣٦.٠٣ في ١/١ الى ١٢٢.٠٣٣ في ٣/٣١ والى ١١٦.٠٥ في ٦/٣٠ ثم بدأ يسترجع بعض خسائره فارتفع الى ١١٧.٤٩ في ٩/٣٠ و ١١٩.١٢ في ١٠/٣١ و ١٢٥.٠٢ في ١٢/٣١ (www.isx-iq.net).

^٨ ١.٠١٦ دينار معدل القيمة الدفترية لسهم المحفظة = ٣٨٩٨٠٣٩٦٣٧ دينار ÷ ٣٨٣٧٢٨٣٧٧٨ سهم.



وقد صمم خيار البيع لكي يكون أداة تحوط ضد مخاطر التغير في اسعار اسهم المحفظة (البند المحوط) ، وكان التحوط فعالاً . ان اداء المشتقة يعطي الحق لمصرف بغداد ببيع اسهم المحفظة بسعر ١.٠١٦ دينار خلال من العقد . فاذا ارتفع السعر الجاري في السوق لسهم المحفظة عن سعر الخيار (سعر السوق للسهم بتاريخ تكوين او الدخول بالعقد ١ / ٣) فالشركة سوف لا تنفذ عقد الخيار وتحمل تكلفة علاوة الخيار فقط، وبالمقابل يحقق المصرف مكاسب من جراء ارتفاع القيمة العادلة لاسهم المحفظة . واذا انخفض السعر الجاري في السوق لسهم المحفظة عن سعر الخيار يقوم مصرف بغداد بتنفيذ عقد الخيار وسيحقق ربح يعادل الخسارة التي يتحملها من جراء انخفاض القيمة العادلة لاسهم المحفظة. إن الاجراءات اللازمة لمحاسبة تحوط القيمة العادلة بافتراض ان الخيار امريكي (اي يسمح بالبيع خلال من العقد) هي :

في ٢٠١٢/٢/١ نجعل حساب خيار البيع - موجود (الموجودات الاخرى)^(١٠) مديناً بمبلغ 2500000 دينار حيث يمثل قيمة شراء خيار البيع وبالمقابل نجعل حساب نقد في الصندوق (181) دائناً بالمبلغ نفسه .

وفي ٦/٣٠ نجعل حساب خسائر حيازة خيار البيع (بيان دخل) مديناً بمبلغ 150000 دينار

(250000-150000) حيث يمثل الانخفاض الحاصل في القيمة الزمنية لخيار البيع، وبالمقابل نجعل حساب خيار البيع - موجود (الموجودات الاخرى) دائناً بالمبلغ نفسه لتعديل

التاريخ	سعر السوق لسهم المحفظة	القيمة الزمنية لخيار البيع
٦/٣٠	١	١٠٠
١٢/٣١	١.١٣٠ ^(١١)	٠

القيمة العادلة لخيار البيع بمقدار الانخفاض الحاصل في قيمته الزمنية. كما نجعل حساب خسائر حيازة استثمارات متاحة للبيع (كشف دخل)^(١١) مديناً بمبلغ 61396540

^٩ ١.١٣٠ معدل القيمة السوقية لسهم المحفظة = ٤٥٦٩٧٠.٨٧٦٩ دينار ÷ ٤٠٤٤٧٦٦٥٧٥ سهم
^{١٠} تعرض المشتقات المالية بنداً مستقلاً ضمن الموجودات الاخرى او المطلوبات الاخرى في بيان المركز المالي.

^{١١} على وفق المعايير المحاسبية الدولية يفترض الافصاح عنها في كشف الدخل الشامل الاخر ولكن بسبب تطبيق محاسبة التحوط تم تعجيل الاعتراف بها والتقرير عنها في كشف الدخل (حساب الارباح أو الخسائر).



دينار $[(3837283778 \times (1 - 1.016))]$ حيث يمثل الانخفاض الحاصل في القيمة العادلة للاسهم المتاحة للبيع، وبالمقابل جعل حساب استثمارات متاحة للبيع دائماً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لتلك الاسهم بمقدار هذا الانخفاض. كذلك جعل حساب خيار البيع - موجود(الموجودات الاخرى) مديناً بمبلغ 61396540 دينار لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن المكاسب التي حققها الخيار، وبالمقابل نعمل حساب مكاسب حيازة خيار البيع (كشف دخل) بالمبلغ نفسه.

وفي ٢٠١٢/١٢/٣١ جعل حساب خسائر حيازة خيار البيع مديناً بمبلغ 100000 دينار (0 - 100000) حيث يمثل الانخفاض الحاصل في القيمة الزمنية لخيار البيع، وبالمقابل جعل حساب خيار البيع - موجود دائماً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع. كما جعل حساب استثمارات متاحة للبيع مديناً بمبلغ 498846891 دينار $[(3837283778 \times (1 - 1.130))]$ لتعديل القيمة العادلة للاسهم المتاحة للبيع الناجمة عن المكاسب التي حققتها، وبالمقابل نعمل حساب مكاسب حيازة استثمارات متاحة البيع بالمبلغ نفسه. كذلك نعمل حساب خسائر حيازة خيار البيع بمبلغ ٦١٣٩٦٥٤٠ دينار (٠ - ٦١٣٩٦٥٤٠)، وبالمقابل جعل حساب خيار البيع - موجود دائماً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن الخسارة التي حققها خيار البيع.

اما البنود التي يتم الافصاح عنها في البيانات المالية (اي تأثير التحوط من مخاطر القيمة العادلة على البيانات المالية) فهي :

بيان الدخل (حساب الارباح او الخسائر) الجزئي

٢٥٠٠٠٠	خسائر حيازة خيار البيع
٤٣٧٢٠٠٣٥١	صافي التأثير على الدخل
٤٣٧٤٥٠٣٥١	مكاسب حيازة استثمارات متاحة للبيع

^{١٢} تم تقريب الارقام للتتطابق مع البيانات المالية لمصرف بغداد، وسبب ذلك هو تقريب سعر السهم في السوق في ١٢/٣١ الى ١.١٣٠ دينار.



بيان المركز المالي الجزئي

صافي التأثير على الدخل ٤٣٧٢٠٠٣٥١ النقود (٢٥٠٠٠٠)

الاستثمارات المتاحة للبيع ٤٣٧٤٥٠٣٥١

ثانياً: محاسبة تحوط صافي الاستثمار في عملية (وحدة) اجنبية

مصرف بغداد لديه استثمار في فرعه ببيروت. في ٢٠١٢/١/١ بلغ رصيد حساب الاستثمار الخارجي الطويل الاجل (١٥٢٨) في ذلك الفرع ٧٧٦١١٩٤٠٢٩.٨٥ دينار (\$٦٦٣٣٤٩٩.١٧ × ١١٧٠ دينار). وللمحافظة على قيمة صافي الاستثمار من مخاطر التعرض لتغيرات سعر صرف العملات الاجنبية ، نفترض ان مصرف بغداد دخل بعقد آجل بموجبه يبيع المصرف دولار امريكي الى ستي بنك نيويورك (أحد فروع المراسلة) وفقاً للشروط الآتية:

شروط العقد الاجل	
٢٠١٢/٢/١	تاريخ الابتداء
٢٠١٣/١/٣١	تاريخ الانتهاء
مصرف بغداد وستي بنك نيويورك	الاطراف المتقابلة
بييع \$٦٦٣٣٥٠٠	مصرف بغداد
يشترى \$٦٦٣٣٥٠٠	ستي بنك نيويورك
١١٧٠ دينار عراقي	سعر الصرف الأجل
دفع نقدي على اساس صافي	تسوية العقد

على وفق اداء العقد مثلاً يستلم مصرف بغداد ٥ دينار عن كل دولار مباع اذا انخفض سعر الصرف الجاري (الفوري) للدولار امام الدينار الى ١١٦٥ دينار، وبذلك فان انخفاض سعر الصرف سيكون تثيره ايجابي وسيحقق المصرف ربحاً يساعده على معادلة مبلغ الخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة صافي الاستثمار بسبب ارتفاع قيمة الدينار العراقي امام الدولار الامريكي. واذا ارتفع سعر الصرف الجاري أو الفوري الى ١١٨٠ دينار، يدفع مصرف بغداد ١٠ دينار عن كل دولار وبذلك يحقق خسارة، وهذه الخسارة يتم معادلتها بالربح المتحقق من جراء ارتفاع قيمة صافي الاستثمار (صافي الموجودات) بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكي . وهكذا فان اداء (مكسب او خسارة) المشتقة يساعد على معادلة مكسب او خسارة صافي الاستثمار بسبب التغيرات في سعر الصرف الاجنبي، وبمعنى آخر ان شراء العقد الاجل كاداة تحوط يساعد على التحوط من الخسارة في صافي الاستثمار



بسبب التغيرات في سعر صرف الدولار الجارية في السوق، والمحافظة على قيمة صافي الاستثمار.

ان نتيجة نشاط فرع بيروت لعام ٢٠١٢ هو تحقيقه لخسارة قدرها ٢٠٢٧٢٠٠٦٧٠ دينار (\$١٧٣٨٠٩٤)، ولكن هذه الخسارة لم يخفض بها رصيد هذا الحساب (اي لم يظهر تأثيرها على رصيد هذا الحساب) بسبب ان تعليمات البنك المركزي اللبناني لا تسمح للمصارف الاجنبية العاملة في لبنان تنزيل الخسائر التي تحققها من جراء ممارستها لنشاطها من رؤوس اموالها*، لذا لجأ المصرف الى تخفيض تلك الخسارة من الفائض المتراكم (الارباح غير الموزعة) للمصرف وفقاً لكشف الاحتياطيات رقم ١٠ لسنة ٢٠١٢.

وفيما يأتي كشف يوضح كيفية احتساب الخسارة الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاجنبي والتي ادت الى انخفاض قيمة صافي الاستثمار:

كشف (٣) تسوية (احتساب فرق) ترجمة العملة الأجنبية لفرع بيروت لعام ٢٠١٢

التفاصيل	دولار امريكي (*)	سعر الصرف (الجاري)	دينار عراقي
صافي الموجودات ٢٠١٢/١/١	٦٦٣٣٤٩٩.١٧	١١٧٠	٧٧٦١١٩٤٠٢٩.٨٥
التغير في صافي الموجودات:			
- صافي خسارة عام ٢٠١٢	٠	-	٠
فروقات ترجمة العملة الأجنبية (تسوية الملكية)		١١٦٦	(٢٦٥٣٣٩٩٦.٦٨)

* مقابلة مع السيد عادل الحسون عضو مجلس الادارة ورئيس لجنة مراجعة الحسابات بتاريخ ٢٠١٣/٥/٦.

(*) بالرغم من ان العملة الوظيفية لفرع بيروت هي الليرة اللبنانية الا ان رصيد حساب الاستثمار في هذا الفرع مقوم بالدولار في سجلات مصرف بغداد، اذ يرسل فرع بيروت ميزان مراجعته الى مصرف بغداد تظهر فيه الحسابات مقومة بالليرة اللبنانية والدولار الامريكي فضلاً عن ترجمتها الى الدينار العراقي على اساس سعر صرف الدولار الاساس المثبت من قبل البنك المركزي العراقي والمعتمد من قبل مصرف بغداد . كذلك مصرف برقان الكويتي بوصفه شركة قابضة لديه استثمارات متنوعة في دول متعددة يطالب جميع الشركات التابعة له (والتي تختلف عملاتها الوظيفية) باعداد موازين مراجعتها بالدولار ليتسنى له ترجمتها الى الدينار الكويتي بهدف اعداد البيانات المالية السنوية له بالدينار الكويتي بعدها عملة العرض وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الامر الذي حدا بالباحثين الى اعتمادها في الدراسة لكونها المعتمدة رسمياً في سجلات مصرف بغداد.



٧٧٣٤٦٦٠٠٣٣.١٧		٦٦٣٤٩٩.١٧	صافي الموجودات ٢٠١٢/١٢/٣١
---------------	--	-----------	---------------------------

وفيما يأتي كشف يبين سعر الصرف الجاري والقيمة العادلة للعقد الاجل ومكسب او خسارة العقد الاجل (اي مقدار التغير في القيمة العادلة للعقد الاجل) في تواريخ ملائمة، وبافتراض سعر فائدة سنوي ١٢% او شهري ١% (**):

التاريخ	سعر الصرف الجاري (الفوري) *	القيمة العادلة للعقد الاجل	مكسب او خسارة العقد الاجل
٢٠١٢/٢/١	١١٧٠	٠	٠
٢٠١٢/٦/٣٠	١١٦٦	(١٣) ٢٤٧٤٨٧٤١	٢٤٧٤٨٧٤١
٢٠١٢/١٢/٣١	١١٦٦	(١٤) ٢٦٢٧١٢٨٧	(١٦) ١٥٢٢٥٤٦
٢٠١٣/١/٣١	١١٦٦	(١٥) ٢٦٥٣٤٠٠٠	(١٧) ٢٦٢٧١٣

أما الإجراءات اللازمة لمحاسبة تحوط صافي الاستثمار في عملية أجنبية فستكون

كالآتي :

في ٢٠١٢/٢/١ لا يسجل أي قيد في تاريخ الشراء بسبب عدم دفع او استحقاق اي مبلغ على مصرف بغداد من جراء عملية الشراء.

وفي ٢٠١٢/٦/٣٠ (تاريخ البيانات المالية المرحلية) نجعل حساب العقد الآجل - موجود مدينياً بمبلغ ٢٤٧٤٨٧٤١ دينار لتعديل القيمة العادلة للعقد الآجل الناجمة عن المكاسب التي حققها العقد الآجل، وبالمقابل نحمل حساب مكاسب حيازة العقد الآجل (دخل شامل آخر)

(**) يمنح مصرف دار السلام العراقي فائدة ١% على الودائع الثابتة الشهرية.

* سعر الصرف الجاري (الفوري) يمثل سعر الصرف الاساس المثبت من قبل البنك المركزي العراقي والواجب استعماله من قبل الشركات العاملة في العراق عند مزاولتها النشاط الاقتصادي . لمزيد من التفاصيل الرجوع الى التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي.

$$\frac{6633500 \times (1166 - 1170)}{(1 + 0.01)^7} = 24748741 \quad (13)$$

$$\frac{6633500 \times (1166 - 1170)}{(1 + 0.01)} = 26271287$$

$$6633500 \times (1166 - 1170) = 26034000 \quad (15)$$

$$24748741 - 26271287 = 1522546 \quad (16)$$

$$26271287 - 26034000 = 237287 \quad (17)$$



(١٨) بالمبلغ نفسه. مع الأخذ بالحسبان وجوب إثبات مثل هذا القيد كلما يقوم المصرف بإعداد القوائم المالية المرحلية.

وفي ٢٠١٢/١٢/٣١ (تاريخ البيانات المالية السنوية) نجعل حساب العقد الآجل - موجود مديناً بمبلغ ١٥٢٢٥٤٦ دينار لتعديل القيمة العادلة للعقد الآجل الناجمة عن المكاسب التي حققها، وبالمقابل نعمل حساب مكاسب حيازة العقد الآجل (دخل شامل آخر) بالمبلغ نفسه. كما نجعل حساب فروقات ترجمة العملة الأجنبية (دخل شامل آخر) مديناً بمبلغ ٢٦٥٣٣٩٩٧ دينار حيث يمثل الخسارة الناجمة عن ترجمة البيانات المالية السنوية للاستثمار الخارجي، وبالمقابل نجعل حساب الاستثمار الخارجي الطويل الآجل (١٥٢٨) دائناً بالمبلغ نفسه لتعديل قيمته العادلة الناجمة عن هذه الخسارة.

إن تأثير القيود أعلاه على البيانات المالية لمصرف بغداد لسنة ٢٠١٢ ستظهر كما

يأتي:

بيان الدخل الشامل الجزئي لعام ٢٠١٢	
XXXXXX	صافي الدخل (صافي الربح أو الخسارة)
	بنود الدخل الشامل الأخرى :
٢٦٢٧١٢٨٧	مكاسب حيازة العقد الآجل ^(١٩)
(٢٦٥٣٣٩٩٧)	فروقات ترجمة العملات الأجنبية
(٢٦٢٧١٠)	إجمالي الدخل الشامل الآخر الجزئي
(٢٦٢٧١٠)	إجمالي الدخل الشامل الجزئي

بيان المركز المالي الجزئي في ٢٠١٢/١٢/٣١

حقوق المساهمين	الموجودات
(٢٦٥٣٣٩٩٧) فروقات ترجمة العملة الأجنبية	(٢٦٥٣٣٩٩٧) الاستثمارات
٢٦٢٧١٢٨٧ مكاسب حيازة العقد الآجل	٢٦٢٧١٢٨٧ الموجودات الأخرى
	(المشتقات المالية)

(١٨) يمكن استعمال مفهوم حقوق المساهمين بدلاً من مفهوم دخل شامل آخر.

^{١٩} - ٢٦٢٧١٢٨٧ دينار = ٢٤٧٤٨٧٤١ دينار + ١٥٢٢٥٤٦ دينار



وفي ٢٠١٣/١/٣١ (تاريخ تسوية العقد الآجل) يجعل حساب العقد الآجل - موجود مديناً بمبلغ ٢٦٢٧١٣ دينار لتعديل قيمته العادلة حيث يمثل المكاسب التي حققتها هذا العقد، وبالمقابل تحميل حساب مكاسب حيافة العقد الآجل (دخل شامل آخر) بالمبلغ نفسه. كما نجعل حساب نقد في الصندوق (١٨١) مديناً بمبلغ ٢٦٥٣٤٠٠٠ دينار (٤ دينار X \$٦٦٣٣٥٠٠) حيث يمثل المبلغ المستلم عن بيع العقد الآجل، وبالمقابل يجعل حساب العقد الآجل - موجود دائناً بالمبلغ نفسه لتسويته نهائياً) يمثل هذا المبلغ القيمة العادلة للعقد الآجل في هذا التاريخ). ويفضل معالجة الإجراء المتبع في هذا التاريخ بمرحلة واحدة وذلك بجعل حساب نقد في الصندوق (١٨١) مديناً بالمبلغ المستلم عن بيع العقد الآجل، وبالمقابل نجعل كل من حساب مكاسب حيافة العقد الآجل (دخل شامل آخر) دائناً بمبلغ ٢٦٢٧١٣ دينار حيث يمثل المكاسب التي حققتها العقد الآجل، وحساب العقد الآجل - موجود دائناً بمبلغ ٢٦٢٧١٢٨٧ دينار لتسويته نهائياً. كذلك نجعل حساب مكاسب حيافة العقد الآجل (دخل شامل آخر) مديناً بمبلغ ٢٦٥٣٤٠٠٠ دينار لغلق هذا الحساب في نهاية المدة القانونية للعقد الآجل، وبالمقابل نعمل حساب احتياطي القيمة العادلة بالمبلغ نفسه، وبذلك تبقى هذه المكاسب بنداً مستقلاً من بنود حقوق المساهمين حتى تتم التسوية النهائية للاستثمار الاجنبي (الخارجي)، وعندها يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل (حساب الارباح او الخسائر).

مما سبق نجد ان النقد المستلم والذي يمثل ربح العقد الاجل والبالغ ٢٦٥٣٤٠٠٠ دينار يعادل كلياً (١٠٠%) خسارة ترجمة صافي الاستثمار في فرع بيروت البالغة ٢٦٥٣٣٩٩٧ دينار، وهذا يعني ان نشاط او علاقة تحوط صافي الاستثمار في عملية اجنبية كان فعالاً، ويمكن المصرف من التحوط من تأثير خسارة ترجمة صافي الموجودات المستثمرة في فرع بيروت عن طريق شراء العقد الاجل.

ويرى الباحثان ان التاريخ المناسب لانتهاء العقد الاجل يكون في ٢٠١٢/١٢/٣١ لكي تتحقق المعادلة الكلية ما بين الربح الناجم عن العقد الاجل والخسارة الناجمة عن ترجمة صافي الاستثمار في عملية اجنبية خلال عام ٢٠١٢ وليس في تاريخ ٢٠١٣/١/٣١، إلا



إنهما اعتماداً تاريخ ٢٠١٣/١/٣١ لغرض الدراسة بهدف الإفصاح عن العقد الاجل في بيان المركز المالي (الميزانية العمومية) لمصرف بغداد لسنة ٢٠١٢، وذلك لانه بتاريخ انتهاء العقد تصبح قيمته العادلة مساوية الى صفر مما يتعذر الإفصاح عنه في بيان المركز المالي.

الإفصاح في البيانات المالية

في نهاية السنة المالية ستكون البنود والمعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها بهدف توفير المعلومات التي تمكن مستعملي البيانات المالية من تقويم طبيعة (أنواع) ومدى المخاطر الناجمة عن استعمال الأدوات المالية، وفاعلية المصرف في إدارة هذه المخاطر كالاتي:

كشف (٤) مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة)

الميزانية العامة (بيان المركز المالي) كما في ٣١/كانون الاول /٢٠١٢

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	قبل التحوط	بعد التحوط
١	١٨	٨١٢٣٩١٨٩٧٠٠٠	٨١٢٣٩١٦٤٧٠٠٠
٢	١٥ ١٤	٢٣٩١٢٨٠٤٨٠٠٠	٢٣٩٥٣٨٩٦٤٣٥٤
٣	١٤٤	١٠١٤٥٧٥١٠٠٠	١٠١٤٥٧٥١٠٠٠
٤	١٤٤ عدا	١٣٧٢٥٥٢٨٧٠٠٠	١٣٧٢٥٥٢٨٧٠٠٠
	١٦		
٥		٥٨٤٨٦٨٥٢٠٠٠	٥٨٤٨٦٨٥٢٠٠٠
		١٢٥٧٤٠٧٨٣٥٠٠	١٢٥٧٨١٨٥٠١٣٥
٦	١٢ و ١١	٤٣٢٤٧١٤٩٠٠٠	٤٣٢٤٧١٤٩٠٠٠
		-	٢٦٢٧١٢٨٧
		١٣٠٠٦٥٤٩٨٤٠٠	١٣٠١٠٩١٩٢١٦٤
١٢	١٩	٦٣١٦٤٨٠٤١٠٠٠	٦٣١٦٤٨٠٤١٠٠٠



		مصادر التمويل		
١٠٤٦٧١٩٠٠٩٠٠٠	١٠٤٦٧١٩٠٠٩٠٠٠	مصادر تمويل قصيرة الاجل		
٢٢١١٣٦٥٩٩٩٣٠	٢٢٠٤٧٣٤٨٠٠٠	حسابات جارية وودائع	٢٥	٧
٢٤٦٣٥٧٧٩٠٠٠	٢٤٦٣٥٧٧٩٠٠٠	التخصيصات	٢٢	١١
١٠٩٣٤٦٨٤٤٧٩٣٠	١٠٩٣٤٠٢١٣٦٠٠٠	الدائنون	٢٦	٨
١٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	مصادر تمويل طويلة الاجل		
٣٢١٢٣٧٣٦٤٢١	٣٢٢٥٢٨٤٨٠٠٠	رأس المال المدفوع	٢١١	٩
٢٦٢٧١٢٨٧	—	الاحتياطيات	٢٢	١٠
(٢٦٥٣٣٩٩٧)	—	احتياطي القيمة العادلة		
٢٠٧٦٢٣٤٧٣٧١١	٢٠٧٢٥٢٨٤٨٠٠٠	احتياطي فروقات ترجمة العملات الاجنبية		
١٣٠١٠٩١٩٢١٦٤١	١٣٠٠٦٥٤٩٨٤٠٠٠	حقوق المساهمين		
		مجموع مصادر التمويل		
		الحسابات المتقابلة		
		التزامات المصرف لقاء العمليات	٢٩	١٢
		المصرفية (بعد تنزيل التامينات)		
		لها مقابل		
٦٣١٦٤٨٠٤١	٦٣١٦٤٨٠٤١			

تعد الايضاحات المرفقة من ١ الى ٤ جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية.

كشفت (٥)/مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة)

بيان الارباح او الخسائر للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠١٢

رقم الكشفت	رقم الدليل المحاسبي	قبل التحوط	بعد التحوط
١٣	٤٣	١٦٥٨٧٢٠٠٠	١٦٥٨٧٢٠٠٠
١٤	٤٤	٤٦٢٦٢١١٤٠٠٠	٤٦٢٦٢١١٤٠٠٠
١٥	٤٦	١٦١٥٥٠٣٤٠٠٠	١٦١٥٥٠٣٤٠٠٠
		—	—
		٦٢٥٨٣٠٢٠٠٠٠	٦٢٥٨٣٠٢٠٠٠٠
		٦٣٠٢٠٤٧٠٣٥١	٦٣٠٢٠٤٧٠٣٥١
١٦	٣٤	٩٦٨٦٩٨٣٠٠٠	٩٦٨٦٩٨٣٠٠٠
٦	٣٧	٣٠٤٥٦٥٢٠٠٠	٣٠٤٥٦٥٢٠٠٠
١٧	٣٣-٣١	١٨٥١٧٠٤٩٠٠٠	١٨٥١٧٠٤٩٠٠٠
		٢٥٠٠٠٠	—
		٣١٢٤٩٩٩٣٤٠٠٠	٣١٢٤٩٦٨٤٠٠٠
		٣١٧٧٠٥٣٦٣٥١	٣١٣٣٣٣٣٦٠٠٠
١٨	٤٨	١٤٨٣٠٠٠٠٠	١٤٨٣٠٠٠٠٠
١٨	٤٩	١٤٨٣٠٠٠٠٠	١٤٨٣٠٠٠٠٠
		١٤٨٣٠٠٠٠٠	١٤٨٣٠٠٠٠٠



الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من

المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

١٤٣٨٥٠٥٠٠٠ ٤٠٥٦٢٩٠٠٠ ١٨٤٤١٣٤٠٠٠	١٤٣٨٥٠٥٠٠٠ ٤٠٥٦٢٩٠٠٠ ١٨٤٤١٣٤٠٠٠	المصرفوات التحويلية المصرفوات الاخرى	٣٨ ٣٩	١٩ ٢٠
٣٠٠٧٤٧٠٢٣٥١ (٤٦٠٤٤٣٦٩٣٠)	٢٩٦٣٧٥٠٢٠٠٠ (٤٥٣٨١٢٥٠٠٠)	الربح قبل الضريبة ضريبة الدخل ١٥.٣١%		
٢٥٤٧٠٢٦٥٤٢١	٢٥٠٩٩٣٧٧٠٠٠	الربح بعد الضريبة		
١٢٧٣٥١٣٢٧١ ٢٤١٩٦٧٥٢١٥٠ ٢٥٤٧٠٢٦٥٤٢١	١٢٥٤٩٦٨٠٠٠ ٢٣٨٤٤٤٠٩٠٠٠ ٢٥٠٩٩٣٧٧٠٠٠	يوزع كما يلي: الاحتياطي القانوني (٥% صافي الربح) ارباح غير موزعة (الفائض المتراكم)		

تعد الايضاحات المرفقة من ١ الى ٤ جزء لا يتجزأ من البيانات المالية

كشف (٦) مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة)

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/ ٢٠١٢

بعد التحوط	قبل التحوط	
٢٥٤٧٠٢٦٥٤٢١	٢٥٠٩٩٣٧٧٠٠٠	صافي الدخل (صافي الربح) بنود الدخل الشامل الاخرى: مكاسب حيازة العقد الاجل فروقات ترجمة العملات الاجنبية
٢٦٢٧١٢٨٧ (٢٦٥٣٣٩٩٧)	.	اجمالي الدخل الشامل الاخر
(٢٦٢٧١٠)	.	اجمالي الدخل الشامل للسنة
٢٥٤٧٠٠٠٢٧١١	٢٥٠٩٩٣٧٧٠٠٠	

تعد الايضاحات المرفقة من ١ الى ٤ جزء لا يتجزأ من البيانات المالية

الإيضاحات حول البيانات المالية:

٣١/ كانون الأول / ٢٠١٢

١- السياسات المحاسبية الهامة

١-١ بيان الالتزام

تم اعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية وقانون المصارف

العراقية رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤.

٢-١ اساس القياس



تم اعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء البنود الآتية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- المشتقات المالية.
- الاستثمارات المتاحة للبيع.
- الموجودات والمطلوبات المالية التي حددت بأنها بنود محوطة في علاقة تحوط القيمة العادلة المؤهلة.

١-٣ العملات الأجنبية

تم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي بعدها العملة الوظيفية للمصرف.

- أ- ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية.
- ب- ترجمة العمليات بالعملات الأجنبية:

المركز المالي ونتيجة النشاط للوحدات الأجنبية التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها الى عملة العرض كما يأتي:

- ١- ترجمة صافي الاستثمار (صافي الموجودات) وفقاً لسعر الصرف الجاري بتاريخ البيانات المالية.
- ٢- ترجمة صافي الربح او الخسارة وفقاً لمعدل سعر الصرف الاجنبي.
- ٣- فروق ترجمة العملات الأجنبية الناجمة من ترجمة صافي الاستثمار في عمليات الاجنبية، تدرج في بيان الدخل الشامل الاخر وتعرض في حقوق المساهمين كبنود مستقل في حساب احتياطي فروقات ترجمة العملات الأجنبية. وعند استبعاد عملية اجنبية كلياً او جزئياً يتم تحويل المبلغ المتراكم في حساب احتياطي فروقات ترجمة العملات الأجنبية الى بيان الارباح او الخسائر.

١-٤ الاستثمارات المالية

يصنف المصرف استثماراته المالية بالفئات الآتية وفقاً لـ IFRS 7 :

- القروض والذمم المدنية / قصيرة الاجل.
- متاحة للبيع.



تقاس الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للعرض النقدي المدفوع بما في ذلك مصاريف الشراء التي تتعلق مباشرة بالمعاملات، و بعد الاعتراف المبدئي فان الاستثمارات المصنفة متاحة للبيع يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة. وتدرج التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعد جزءاً من علاقة تحوط فعالة في الدخل الشامل الآخر، وتعرض في حقوق المساهمين ضمن حساب احتياطي القيمة العادلة. وعند استبعادها كلياً او جزئياً فان التغيرات في قيمتها العادلة يتم تحويلها من حساب احتياطي القيمة العادلة وادراجها في بيان الارباح او الخسائر.

تقاس استثمارات الاسهم المتاحة للبيع التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به بالتكلفة.

٢ - المشتقات المالية المقتناة لأغراض ادارة المخاطر ومحاسبة التحوط.

يتعامل المصرف مع العقود الاجلة والمبادلات والخيارات لادارة المخاطر الناجمة عن التغيرات في اسعار الاسهم واسعار الفائدة واسعار صرف العملات الاجنبية . وتدرج كافة المشتقات المالية في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة لها والتي تساوي المكاسب او الخسائر غير المتحققة الناتجة عن قياس قيمتها بسعر السوق الجاري . فاذا كانت نتيجة القياس موجبة (مكاسب) تدرج كموجودات، واذا كانت نتيجة القياس سالبة (خسائر) تدرج كمطلوبات.

ان اي مكسب او خسارة مرتبطة بمعاملات تحوط القيمة العادلة تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كمعاملة تحوط يتم تحققها وتسجيلها على الفور في بيان الارباح او الخسائر .

ان اي ربح او خسارة عن اداة تحوط صافي الاستثمار في عملية اجنبية والتي تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كمعاملة تحوط يتم تسجيلها مبدئياً بنداً في الدخل الشامل الآخر، ويسجل الجزء المتعلق بالتحوط غير الفعال في بيان الارباح او الخسائر . ويتم تحويل ارباح او خسائر اداة تحوط صافي الاستثمار الاجنبي التي تم تسجيلها مبدئياً كبنء في الدخل الشامل الاخر الى بيان الارباح او الخسائر عندما يتم استبعاد الاستثمار الاجنبي كلياً او جزئياً.



المحور الخامس/الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات **Conclusions**:

بناءً على ما تقدم فقد توصل الباحثان إلى الاستنتاجات الآتية:

١. لا يتعرض مصرف بغداد في الوقت الحاضر إلى جميع أنواع المخاطر الناجمة عن استعمال الأدوات المالية، وذلك لأسباب تتعلق بسياسة البنك المركزي العراقي من حيث تحديد سعر الفائدة ومستوى سعر الفائدة وليس لأسباب خاصة به.
٢. البيانات المالية التي يوفرها مصرف بغداد فائدتها محدودة لاتخاذ القرارات الاقتصادية لكونها لا تفصح بصورة عادلة أو صادقة عن الوضع المالي الحقيقي لها، بسبب أن مبدأ التكلفة التاريخية يعبر عن قيم تاريخية وليست جارية، وأن مبدأ التحقق يؤجل الاعتراف بالتغيرات الحاصلة على قيم الموجودات والمطلوبات إلى سنوات لاحقة لحين تحققها فعلاً.
٣. القيمة العادلة هي الأساس المناسب لقياس المشتقات المالية، وبخلافه لا يمكن أن تكون المشتقات المالية بنداً من بنود الميزانية العامة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.
٤. توسّع (IFRS 9) في استعمال القيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية، وقد تعزز ذلك بعد صدور (IFRS 13) لكونه سهل قياس القيمة العادلة.
٥. تعمل محاسبة التحوط على الاعتراف بمكاسب وخسائر طرفي علاقة التحوط في مدة زمنية واحدة بهدف معادلة تأثيرهما على صافي الربح أو الخسارة التي يحققها المصرف(المنشأة)، مما يساعد على توفير المعلومات التي تمكن مستعمليها من تقييم فاعلية المصرف في إدارة المخاطر السوقية التي يتعرض لها.
٦. الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يوفر المعلومات الأكثر نفعاً لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ولذا يحقق الهدف الأسمى أو الموجه للإبلاغ المالي.

ثانياً: التوصيات **Recommendations**:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بما يأتي:



١- تطبيق الإطار المقترح من قبل مصرف بغداد والمصارف الشاملة العراقية الأخرى للأسباب الآتية:

أ- تطبيق محاسبة التحوط يساعد على إعداد بيانات مالية تعكس فاعلية المصارف في إدارة المخاطر السوقية مما يمكن مستعملها من تقييم كفاءة وفاعلية المصارف في إدارة المخاطر السوقية التي تتعرض لها .

ب- التقرير المالي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يوفر بيانات مالية تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمصرف، وتحقيق الإفصاح العادل.

ج- الإبلاغ المالي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يزيد من ثقة الأطراف الخارجية المستعملة للبيانات المالية للمصارف ويشجعهم على الاستثمار فيها ولاسيما الاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة قيمتها السوقية.

د- يقضي على ظاهرة ممارسة المصارف عملية التلاعب بالأرباح من خلال التلاعب بحجم مخصص هبوط قيمة الاستثمارات الواجب تكوينه وفقاً للتعليمات الرسمية بذلك، وذلك لأن تقويم الاستثمارات بالقيمة العادلة والاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المتحققة لا يحتاج معه إلى تكوين مخصص لهبوط قيمة الاستثمارات لانتفاء الحاجة إليه.

٢- استعمال المشتقات المالية البسيطة في بداية تطبيق الإطار المقترح إلى أن يصل المصرف إلى المستوى الراشد لاستعمال المشتقات المالية المعقدة.

٣- أن يلزم سوق العراق للأوراق المالية المصارف المدرجة لديه الإبلاغ عن بياناتها المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لأنها توفر المعلومات الأكثر فائدة للمستثمرين، بسبب ان المعلومات المحاسبية تعد بمثابة الأوكسجين الذي يبقي المستثمرين على قيد الحياة في دنيا المال.

المراجع References

- ١- القاعدة المحاسبية رقم ١٠ "الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المماثلة"، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق، ١٩٩٨.
- ٢- تعليمات رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ " تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤"، الوقائع العراقية، العدد ٤١٧٢ في كانون الثاني ٢٠١١.
- ٣- النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، جمهورية العراق، وزارة المالية، ١٩٩٢.
- ٤- قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل في ٢٠٠٤.



- ٥- التقرير السنوي لمصرف بغداد لعامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ .
- ٦- التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٢ .
- ٧- التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ .
- ٨- المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الاردن)، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان ٢٠١٢ .
- ٩- عنيزه ، حسين هادي حسين، "القياس والافصاح عن الادوات المالية المشتقة في القوائم المالية دراسة نظرية في مصرف بغداد"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، ٢٠٠٧ .
- 10- Beams, F.A., Anthony, J.H., Bettinghaus, B & Smith, k., "Advanced Accounting", 11th ed., person, New Jersey, USA, 2012.
- 11- Cauette, J.B., Edward, I.A., & Narayau, P., "Managing Credit Risk: The Next Financial challenge", Newyork, J.Wiley, 1998.
- 12- Chance & Brooks, "An Introduction To Derivatives And Risk Management", 7th ed., Thomson South- Western, Canada, 2008.
- 13- Griffiths, David, "Risk Based Internal Auditing: An Introduction", 15 March 2006, www.internalaudit.biz.
- 14- Hoyle, J.B., Schaefer, T.F. & Douppnik, T.S., "Fundamentals of Advanced Accounting", 3rd ed., McGraw-Hill, Irwin, Newyork, 2009.
- 15- Ramirez, Juan, "Accounting for Derivatives : Advanced Hedging under IFRS", John Wiley & Sons, Chichester, England, 2007.
- 16- Spiceland, J.D., Sepe, J.F & Nelson, M.W., "Intermediate Accounting", 6th ed., McGraw-Hill/Irwin, Newyork, 2011.
- 17- Whittington, Geoffrey, "Measurement in Financial Reporting", ABACUS, Vol.46, No.1, 2010.
- 18- IFRS 7 – "Financial Instruments: Disclosures", International Accounting Standard Committee Foundation (IASCF), London, 2010, www.iasb.org.
- 19- IAS 39 , "Financial Instruments: Recognition and Measurement", International Accounting Standard Board Foundation (IASBF), Revised 2008, London.
- 20- SFAS No.157, "Fair Value Measurements", FASB, Original pronouncements As Amended, Norwalk, USA, 2010.
- 21- Mirza, A. Abbas & Holt, Graham J. "Practical Implementation Guide and Workbook for IFRS", 3th ed. New Jersey, J.Wiley, 2011.
- 22- www.cbi.iq.
- 23- www.global-rates.com/interest-rates/libor/libor.aspx.
- 24- www.isx-iq.net.